حكم تاء الافتعال وما أشبهه من توشيح الوافية بمعانٍ كافيةٍ

لمحسن بن محمد طاهر القزويني (بعد 1153هـ)

تقديم وتحقيق: م. د. سجّاد محمّد ضرب شعبان

جامعة البصرة/ كلية التربية – القرنة/ قسم اللغة العربية

Sajjad.dherb@uobasrah.edu.iq

المستخلص

إنّ من أفضل الأعمال الّتي يبذل من أجلها الباحث وقته ويستجمع طاقته وجهده إحياءُ التراث العلميّ للأمّة وإزاحة غبار الزمن عنه، وممّا يستحقّ أن يُظهر للعلن، ويُقدّم للباحثين والقرّاء كتاب (توشيح الوافية بمعانٍ كافية) لمحسن بن محمّد طاهر القزوينيّ؛ لما تميّز به من الجمع والتقصّي واعتماد آراء المحقّقين من أمثال الزمخشريّ (ت538هـ) والرضيّ الاستراباذيّ (ت بعد 688هـ) وغيرهما من علماء العربيّة الأفذاذ وساسة علومها الأمجاد.

وقد اخترت من هذا الكتاب باب الأحكام التصريفيّة الخاصّ بصيغة افتعل وما يطرأ عليها من الإدغام وما يصحبه من الإبدال وما شابهه في الحكم كتاء الضّمير وتاء تفاعل وتفعّل وحكم استفعل، فحقّقته؛ آملًا أن يكون كما أراده المؤلّف، قاصدًا وجه الله تعالى في ذلك.

الكلمات المفتاحية: توشيح الوافية، التصريف، تاء الافتعال، تفَاعَلَ وتَفَعَّلَ، استفعل، تاء الضّمير.

The Rule of the tā’ in the Form iftāʿala and Similar Cases

From Tawshīḥ al-Wāfiyah bi-Maʿān Kāfiyah

By Muḥsin b. Muḥammad Ṭāhir al-Qazwīnī (after 1153 AH)

Edited and Introduced by: M. D. Sajjād Muḥammad Ḍarb Shaʿbān

University of Basrah / College of Education – Qurna / Department of Arabic

Sajjad.dherb@uobasrah.edu.iq

Abstract

This study aims to help preserve and revive the intellectual heritage of the Arabic linguistic tradition. The book Tawshīḥ al-Wāfiyah bi-Maʿān Kāfiyah by Muḥsin b. Muḥammad Ṭāhir al-Qazwīnī is an important work because it brings together valuable linguistic material and reflects the views of major scholars such as al-Zamakhsharī, al-Raḍī al-Istarābādhī, and others known for their contributions to Arabic grammar and morphology. The book is distinguished by its careful organization and its detailed discussion of linguistic issues.

In this research, I focused on the chapter that explains the morphological rules of the form iftāʿala .(افتعل) This chapter discusses the changes that affect this form, including assimilation (idghām), substitution (ibdāl), and similar cases involving the pronoun tā', the tā' in the patterns tafāʿala and tafaʿʿala, and the rules of istafʿala. I edited this section with the aim of presenting it clearly and staying close to the author's original intention, seeking only the reward of God in completing this work.

Keywords: Tawshīḥ al-Wāfiyah, morphology, tā' of iftāʿala, tafāʿala, tafaʿʿala, istafʿala, pronoun tā.'

التقديم

يشـتمل هذا البحث على تحقيق باب (حكم تاء الافتعال وما أشـبهه) من كتاب (توشـيح الوافية بمعانٍ كافيةٍ) للملّا محسن بن محمّد طاهر القزوينيّ الّذي شرح بكتابه هذا المنظومة الصرفيّة المسمّاة (بالوافية في نظم صرف الشّافية)، لناظمها السيّد قوام الدين السّيفيّ.

وقوامُ الدّين هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد مهدي القزويني[1] الحَسَـــنيّ[2] ، من العائلة الســـيفيَّة بقزوين[3]، المنسوبة إلى القاضي سيف الدِّين مُحَمَّد[4]، ونَسَبَهُ السيّد أحمد الحُسينيّ إلى الحلَّة السيفيّة[5].

(1) – ينظر: الإجازة الكبيرة: 165، وهدية العارفين: 2/ 309، والكنى والألقاب: 3/ 90.
(2) – ينظر: تذييل سلافة العصر: 38، والإجازة الكبيرة: 165 (هامش المحقق).
(3) – ينظر: طبقات أعلام الشيعة: 9/ 603.
(4) – احتمل الشـيخ الطهراني أنّ قوام الدين السـيفي من بيت سـادات القاضـي سـيف الدين، واختار هذا محقّق نظيم اللآلي. ينظر: الذريعة: 9/ 1120، وميراث حديث شيعة/ 2: 365.
(5) – ينظر: تلامذة العلامة المجلسي: 73.

توهَّم بعضُ الباحثين أنَّ السـيّد النّاظم ابنُ مُحَمَّد مهدي بن مُحَمَّد إبراهيم بن مُحَمَّد فصـيح بن أولياء الحسـينيّ السّـيفيّ التّبريزيّ[6]، إلّا أنّ المير إبراهيم القزويني والد محمّد مهديّ المقصـود هنا وُلِدَ سـنة (1082هـ) بِنَصِّ ابنه[7]، وكان قوام الدِّينِ من مشايخه[8].

أقام النّاظم مدّة في أصبهان رحل بعد انقضائها إلى قزوين حيث أقام إلى حين وفاته[9].

وتلمذ للعلّامة مُحَمَّد باقر المجلسي (ت 1111هـ) الّذي أجازه بالرّواية سنة 1107هـ[10]، وللشيخ جعفر بن عبد الله بن إبراهيم القاضي الحويزي الكَمَرَئِي الأصفهاني (1115هـ)[11]، وللسيّد مُحَمَّد رضا بن مُحَمَّد قاسم القزويني(ت 1123هـ)[12].

وتتلمذ عليه: الشّهيد علي بن مُحَمَّد حسين الزنجاني(ت 1136هـ)[13]، وإبراهيم بن مُحَمَّد معصوم القزويني(1149هـ)[14]، ومحسن بن مُحَمَّد طاهر القَزوينيّ الذي كان من أفاضل تلامذته[15]، وعبد النّبي القزوينيّ (المتوفَّى أواخر القرن الثاني عشر)[16]، ومُحَمَّد عليّ بن أبي طالب المعروف بعليّ الحزين(1180هـ)[17]، وابنه السيّد عبدالله السيفيّ[18].

مؤلَّفاتُهُ:

من مؤلفاته:

1- الاثنا عشريات في المدائح[19] .

2- الأسماء الحُسنَى[20].

---

(6) – ينظر: رمح الخط – مقدّمة المحقّق: 21.
(7) – ينظر: أمل الآمل: 2/ 307، ورياض العلماء: 5/ 183، وطبقات أعلام الشـيعة: 9/ 15، وتلامذة العلامة المجلسي: 168، وتراجم الرجال: 3/ 52.
(8) – ينظر: الذريعة: 21/ 178.
(9) – ينظر: تلامذة العلامة المجلسي: 73، ومعجم طبقات الفقهاء: 12/ 332.
(10) – ينظر: تكملة أمل الآمل: 5/ 156 – 157، أعيان الشـيعة: 9/ 412، والذريعة: 1/ 168، 154، 3/ 462، وتلامذة العلّامة المجلسي: 102.
(11) – ينظر: الإجازة الكبيرة: 169، وتكملة أمل الآمل: 4/ 256، والكنى والألقاب: 3/ 90.
(12) – ينظر: طبقات أعلام الشيعة: 9/ 269.
(13) – ينظر: أعيان الشيعة: 8/ 330، والذريعة: 24/ 199، وتلامذة العلامة المجلسي: 201.
(14) – ينظر: الذريعة: 21/ 178.
(15) – ينظر: روضات الجنات: 6/ 97، وأعيان الشيعة: 9/ 56، والذريعة: 6/ 84، 11/ 236، 13/ 372.
(16) – تتميم أمل الآمل: 92، وينظر: مرآة الكتب: 3/ 218.
(17) – قال عليّ الحزين (في تذكرته: 120): «فقير چندى در اصـفهان وبارى در قزوين فيض صـحبتش دريافته»، وما ذكرته مأخوذ من ترجمة لقوله ذكرها الطهراني في طبقات أعلام الشيعة: 9/ 603.
(18) – ينظر: طبقات أعلام الشيعة: 9/ 465.
(19) – ينظر: أعيان الشيعة: 9/ 412، والذريعة: 1/ 113.
(20) – ينظر: فنخا: 3/ 526 – 527.

3- التحفة القوامية في فقه الإماميَّة[21]، حقَّقها ونشـــرها في إيران المحقّقان أمير بارانى بيرانوند وعبدالله مختارى سنة 1441هـ.

4- الباقيات الصالحات[22].

5- التحيّات الطيّبات[23].

6- الإيضاح، ترجمَ فيه خلاصة الأذكار للفيض الكاشاني إلى الفارسيّة[24].

7- الحاشية على الشّفاء[25].

8- ديوان شعر بالعربية والفارسيّة[26].

9- رسالة في العروض[27] .

10- رمح الخطّ في رسم الخط[28]، حُقَّقهُ د. قاسم رحيم السلطاني الحلّيّ سنة 2011م.

11- ساكب العبرات[29].

12- الشَّجَرَة الحَسَنِيَّة: ذكرها السيد عبد الله الجزائريّ، وسَّماها (الشجرة الحسينية)[30].

13- الصّافية في نظم الكافية[31] ، حقَّقها د. قاسم رحيم حسن الحلّيّ وآخران سنة 2015م.

14- اللّعنيّة[32].

15- المفرّح القواميّ في الطبّ[33].

16- منتخب الأحكام، لعلَّهُ التحفة القوامية[34].

17- منظومة البيان[35].

18- منظومة في أصول الفقه. نَظَمَ فيها مختصر ابن الحاجب[36].

---

(21) – ينظر: تذييل سلافة العصر: 42، ومرآة الكتب: 4/ 328، وإيضاح المكنون: 2/ 734 .
(22) – ينظر: فنخا: 5/ 585.
(23) – ينظر: الذريعة: 3/ 487 – 488، ومعجم ما كتب عن الرسول (ص) وأهل بيته: 1/ 244.
(24) – ينظر: الذريعة: 4/ 100، وتلامذة العلامة المجلسي: 73.
(25) – ينظر: تكملة أمل الآمل: 4/ 256، والذريعة: 6/ 143، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 906.
(26) – ينظر: تذكرة حزين: 120، والذريعة: 9/ 487، 890.
(27) – ينظر: أعيان الشيعة: 9/ 412، والذريعة: 15/ 256.
(28) – ينظر: الذريعة: 1/ 471 – 472، 4/ 396، 11/ 248.
(29) – ينظر: الذريعة: 12/ 119، وتعليقات نقض: 2/ 323، ومعجم طبقات الفقهاء: 12/ 334.
(30) – ينظر: تذييل سلافة العصر: 42.
(31) – ينظر: تذييل سلافة العصر: 42، وتكملة أمل الآمل: 4/ 256، وأعيان الشيعة: 412.
(32) – ينظر: الذريعة: 18/ 327 – 328، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 140.
(33) – ينظر: أعيان الشيعة: 9/ 412، والذريعة: 21/ 361، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 605.
(34) – ينظر: طبقات أعلام الشيعة: 9/ 604.
(35) – ينظر: تذكرة حزين: 120، أعيان الشيعة: 9/ 412، والذريعة: 1/ 464، 23/ 89.
(36) – ينظر: تكملة أمل الآمل: 4/ 256، والذريعة: 1/ 461.

19- منظومة في أصول الفقه. نَظَمَ فيها زبدة الشّيخ البهائيّ[37].

20- منظومة في الأخلاق[38].

21- منظومة في الأسطرلاب[39].

22- منظومة في التجويد[40] .

23- نظم الحساب[41].

24- نظيم اللئالي[42].

25- الوافية في نظم صرف الشافية: المشروحة هنا[43]، حقَّقها د. حسن أحمد العثمان منسوبةً إلى النيسابوريّ، ويعيد تحقيقها د. قاسم رحيم الحليّ.

26- الشَّكِّيات المنظومة[44].

كان السيّد النّاظم مجازًا بالرّواية من العلّامة مُحَمَّد باقر المجلسيّ[45] والسيّد علي خان المدنيّ[46].

تُوُفِّيَ سنة (1150هـ)[47].

الشَّارحُ:

أمّا شارح النَّظْمِ فهو تلميذُهُ محسن بن مُحَمَّد طاهر بن مُحَمَّد مؤمن الطّالقانيّ الأصل، القزوينيّ المسكن، الشّهير بالنّحويّ[48]، ويُسمّى أيضًا: مُحَمَّد محسن[49].

تُنسَبُ إليه الأسرة المعروفة بالنّحوية في قزوين، وهي من الأسر العلميّة المعروفة في قزوين على الرّغم من أنّ أصلها من طالقان، وهاجر أجداده إلى قزوين[50].

(37) – ينظر: تكملة أمل الآمل: 4/ 256، والذريعة: 1/ 461، 23/ 83 – 84، 24/ 213.
(38) – ينظر: دفتر سوم: 617، والذريعة: 1/ 452.
(39) – ينظر: تذييل سلافة العصر: 42، والذريعة: 1/ 455.
(40) – ينظر: تذييل سلافة العصر: 42، والذريعة: 1/ 468، 23/ 93، 24/ 201.
(41) – ينظر: تذييل سلافة العصر: 42، وتكملة أمل الآمل: 4/ 256.
(42) – ينظر: ميراث حديث شيعه: 2/ 365 – 392.
(43) – ينظر: روضات الجنات: 6/ 97، والذريعة: 1/ 482، 4/ 489، 11/ 248، 15/ 5، 25/ 19.
(44) – ينظر: الذريعة: 14/ 219.
(45) – أعيان الشيعة: 9/ 412، ومجمع الإجازات: 233 – 234، وينظر: تكملة أمل الآمل: 5/ 156 – 157.
(46) – إجازة السيّد علي خان المدني للسيّد قوام الدّين القزوينيّ، مجلّة (تراث الحلّة)، مج4، العدد الحادي عشر: 174.
(47) – ينظر: أعيان الشيعة: 9/ 412، و الذريعة: 1/ 113، 496.
(48) – ينظر: تكملة أمل الآمل: 4/ 311، وطبقات أعلام الشيعة: 8/ 596، 9/ 397، 637، 638.
(49) – أشار لهذا الطهرانيّ في الذريعة: 15/ 378.
(50) – ينظر: طبقات أعلام الشيعة: 9/ 397، 637، وأعيان الشيعة: 9/ 56.

لم تُعرَف في ما وصل إلينا من المصادر سنةُ ولادته، إلّا أنّه مولود يقينًا قبل العقد الأخير من القرن الحادي عشر الهجري؛ إذ إنّه أجيز بالرّواية من الحرّ العامليّ سنة 1099هـ[51].

كان أكثر أفراد أسرته من العلماء الفضلاء بقزوين، فجدُّهُ الأعلى مُحَمَّد مؤمن وأبوه مُحَمَّد طاهر(ت بعد 1117هـ) كانا عالمَين لهما تأليفات[52] [53].

تتلمذ على مُحَمَّد بن الحسن بن علي الحرّ العامليّ (ت 1104هـ)، ويروي عنه بالإجازة[54]، و على والده مُحَمَّد طاهر القزويني الّذي أجازه بالرواية عنه[55]، والسـيّد قوام الدين السّـيفي مُحَمَّد بن مُحَمَّد مهدي الحسـينيّ السّـيفي (ت 1150هـــ) المعروف بكثرة أراجيزه، كان محسـن النّحوي من أفاضـل تلاميذه[56].

وله كثير من المؤلّفات والمنظومات، منها:

1- أصناف الحروف، منها نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بالرقم (3/ 11370).

2- تعاليق على منهاج الكرامة في معرفة الإمامة[57] .

3- تعليقات على الحاشية التّهذِيْبَة[58] .

4- تعليقات على رسـالة الجمعة. ذكرَ فيها اختلاف الفقهاء في وجوب صـلاة الجمعة عينًا في زمن الغيبة، انتهى من تأليفها سنة (1153هـــ)، اطّلعت على نسخة بخطّه محفوظة في مكتبة آية الله البروجردي بالرقم (566/2).

5- التعليقة على رسـالة طهارة كافّة المخالفين، اطَّلعت على نسـخة بخطِّ مؤلِّفها القزوينيّ محفوظة في المكتبة الوطنيّة الإيرانية بطهران بالرقم (8353/5).

6- تقويم الخطّ في شرح رمح الخطّ[59].

7- توشـيح الوافية بمعانٍ كافية[60]، حقّقت في أطروحتي للدكتوراه في جامعة البصـرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية من أوّله إلى نهاية باب المصغّر، وهذا الباب الذي أروم تحقيقه جزءٌ من آخره.

8- حاشية بالفارسية على الحاشية التّهذِيبَة: ذكرها بعض الفضلاء[61].

---

(51) – ينظر: أمل الآمل، مقدمة المحقق: 1/ 17، إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، مقدمة المحقق: 11.
(52) – ينظر: الذريعة: 1/ 20، 4/ 312، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 397 – 398، 638.
(53) – ينظر: الذريعة: 4/ 313، وطبقات أعلام الشيعة: 8/ 596، 9/ 398، 637، وأعيان الشيعة: 9/ 56.
(54) – ينظر: أمل الآمل، مقدمة المحقق: 1/ 17، إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، مقدمة المحقق: 11.
(55) طبقات أعلام الشيعة: 8/ 596، 9/ 397، والمفصل في تراجم الأعلام: 1/ 170.
(56) – تكملة أمل الآمل: 4/ 311، وريحانة الأدب: 2/ 454، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 603، 637.
(57) – ينظر: تراجم الرّجال: 1/ 468.
(58) – ينظر: مرآة الكتب: 5/ 21 – 22، والذريعة: 6/ 53، 60 – 62، 13/ 162، وطبقات أعلام الشـيعة: 9/ 637، ومعجم مؤلفي الشيعة: 415.
(59) – ينظر: الذريعة: 4/ 396، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 637، ومعجم مؤلفي الشيعة: 415،
(60) – ينظر: الذريعة: 4/ 489، 14/ 91، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 637.
(61) – ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: 6/ 62.

9- حاشـية على تقويم الخطّ في شـرح رمح الخطّ[62] كتبها على نسـخته من تقويم الخطّ في شـرح رمح الخطّ.

10- حاشية على خلاصة الحساب[63] .

11- الحواشي على المطوّل للتفتازانيّ[64].

12- الحواشي على شرح اللّمعة[65] .

13- الرّسالة الوضعيّة الأبهريّة[66] .

14- رسالة في السَّهو والشكّ: بالفارسيَّة [67] .

15- رسـالة في رَدِّ وجوب صـلاة الجمعة عينًا. اطَّلعت على نسـخة منها محفوظة في مكتبة آية الله البروجردي بالرقم: (3/ 566).

16- رسالة في رَدِّ وجوب صلاة الجمعة عينًا. غير السابقة. اطَّلعت على نسخةٍ منها بخط المؤلِّف في مكتبة البروجردي بالرقم (4/ 566) .

17- رشح السَّحاب في شرح نظم الحساب [68]، وسمَّاهُ بعضهم (توشيح الحاسب)[69] .

18- زينة السَّالك في شرح ألفية مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك[70].

19- صيغ النّكاح، والفوائد الثّلاث [71].

20- العوامل في النحو[72].

21- منتهى الغايات في فضائل السُّوَر والآيات، حقّقَته د. فاطمة السّلاميّ.

22- منظومة في المعاني والبيان[73].

---

(62) – ينظر: فنخا: 11/ 492.
(63) – ينظر: ريحانة الأدب: 2/ 454، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 637، ومعجم مؤلفي الشيعة: 415.
(64) – كتب ذلك في أوّل نسخة توشيح الوافية الّتي تملّكها.
(65) – كتب ذلك في أوّل نسخة توشيح الوافية الّتي تملّكها.
(66) – ينظر: الذريعة: 11/ 229، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 637، ومعجم مؤلفي الشيعة: 415،
(67) – ينظر: فنخا: 18/ 556.
(68) – ينظر: تكملة أمل الآمل: 4/ 311، والفوائد الرّضوية: 2/ 612، وريحانة الأدب: 2/ 454 .
(69) – ينظر: المفصل في تراجم الأعلام: 1/ 171.
(70) – ينظر: ريحانة الأدب: 2/ 454، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 638، ومعجم مؤلفي الشيعة: 415.
(71) – ينظر: فهرست نسخه هاى خطى كتابخانه عمومى حضرت آية الله العظمى نجفى مرعشي: 16/ 334، وفنخا: 24/ 361.
(72) – ينظر: روضـات الجنات: 6/ 97، تكملة أمل الآمل: 4/ 311، والفوائد الرضـوية: 2/ 612، والذريعة: 15/ 359، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 637.
(73) – ينظر: روضات الجنّات: 6/ 97، وتكملة أمل الآمل: 4/ 311، وريحانة الأدب: 2/ 454.

23- نور التّوفيق وكشف التّدقيق في تفسير القرآن[74]، اطلّعتُ على جزأين منه، وقد حُقّق المخطوط منه في أطاريح جامعية في جامعة كربلاء.

ونَسَبَ صاحب الرّوضات له (شرحَ العوامل المئة)[75]، وربّما يريد الكتاب السابق نفسه، ولكن صاحب ريحانة الأدب ذكر أنه شرح فيه كتاب العوامل المئة للشيخ عبد القاهر الجرجاني[76].

توفّي بعد سنة (1153هـ) الّتي أتمّ فرغ فيها من تأليف رسالة وجوب الجمعة عينًا.

التحقيق

اعتمدت في تحقيق النَّصِّ على ثلاث نُسَخٍ من توشيح الوافية بمعانٍ كافية، وهي:

1. نسخة الأصل: المحفوظة في مكتبة أمير المؤمنين العامة بالنجف الأشرف بالرقم: (3796/1) بخط مُحَمَّد هادي الطالقاني الذي فرغ منها سنة (1157هـ).
2. نسخة (ع): المحفوظة في خزانة مخطوطات العتبة العباسية المطهّرة بالتسلسل(60902)، مصوّرةُ نسخةِ مكتبة ملك في طهران بالرقم (1070/1)، وهي نسخة تامّة كتبت بِخَطٍّ وتأريخ مجهولينِ.
3. نسخة (م): محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في إيران بالرقم: (8792/3)، تامّة مجهولة الناسخ وتاريخ النّسخ، سقيمة الشّكل في أغلب مواضعها، ولكنّها جيّدة من حيث كون نصّها تامًّا.

أمّا نسختا حوزة آشتيان العلمية بالرقم (11) ومكتبة مجلس الشورى الإسلامي في إيران بالرقم: (17332/3ض)، فليستَا تامّتين، ولم تحويَا هذا الباب من الكتاب.

واعتمدت المنهجَ العلميَّ في تَحقيقِهِ وإخراجِهِ كما أرادَهُ المؤلِّفُ أو قَريبًا من ذلكَ.

صور المخطوطات

(74) – ينظر: الذريعة: 4/ 312، وطبقات أعلام الشيعة: 9/ 638، ومعجم مؤلفي الشيعة: 415
(75) – روضات الجنات: 6/ 97، ربما يريد الخوانساريّ أنّه شرح العوامل المئة في كتابه العوامل.
(76) – ينظر: ريحانة الأدب: 2/ 545، والذريعة: 13/ 371 – 372.

الورقة الأولى من نسخة الأصل

الورقة الأخيرة من نسخة الأصل

الورقة الأولى من نسخة (ع)

الورقة الأخيرة من نسخة (ع)

الورقة الأولى من نسخة (م)

الورقة الأخيرة من نسخة (م)

[النصّ المحقّق]

[حكمُ تاءِ الافتِعَال]

أمّا حكمُ تاء الافتعالِ، فقد أشار إليه بقوله – أيَّدَهُ الله –:

وجـــازَ أن يُـــدغَـــمَ تـــاءُ افـــتَـــعَـــلَا ... فـــي مِـــثـــلِـــهَـــا كـــقَـــتَّـــلَا أَوْ قِـــتَّـــلَا

عـــلَـــيـــهِـــمَـــا جـــاءَ مُـــقَـــتِّـــلُـــونَـــا ... بـــفـــتـــحِ قـــافٍ أو مُـــقِـــتِّـــلُـــونَـــا

وقَـــدْ أَتَـــى أيضًـــا مُـــرُدِّفِـــيـــنَـــا ... بـــالضَّـــمِّ إِتْـــبَـــاعًـــا كـــذَا رُوِيـــنَـــا

والـــتَّـــاءُ فـــي تـــاءِ افـــتِـــعَـــالٍ أدغِـــمَـــا ... فَرضًـــا على الوَجهَينِ كاثّأَرتُمَا [و192]

والسِّـــينُ فـيـهـا أدغِـمَـتْ شُـــذُوذاً ... عـلـى شُـــذُوذٍ كـاسَّـــمِـعْ مَـأخُـوذَا
ولا يَـجُـوزُ اتَّـمَـعَـتْ إذ تَـذْهَـبُ ... فضِـــيلَـةَ الصَّـــفِيرِ وهـي تُـطلَـبُ
وتَـاءُ الافـتِـعـالِ بـعـدَ الـمُـطـبَـقَـةْ ... تُـقْـلَـبُ طـاءً لِـتُـرَى مُـنـطَـبِـقَـةْ
فَـيَـلـزَمُ الإدغَـامُ فـي يُـطّـعِـمُ ... وجُـوّزَ الـوجـهـانِ فـي يَصْـــطَـلِـمُ
وجَـاءَت الـثّـلاثُ فـي يـظْـطَـلِـمْ ... فـي بـيـتِ شـــعـرٍ لـزُهَـيـرٍ قـد عُـلِـمْ
شـــذَّ على شُـــذُوذِهِ في اصْـــطَبَرَا ... إذْ لا يَـجُـوزُ لـلصَّـــفِـيـرِ اطّـبَـرَا
وهكـذَا على الشُّـــذُوذِ في اضْـــطَرَبْ ... إذْ لـم يَـجُـزْ لـلاســـتِـطـالـةِ اطّـرَبْ
وتـــاءُ الافـتِـعَـالِ دالًا قُـلِـبَـا ... فـي الـدَّالِ والـذّالِ وزايٍ فـاقْـلِـبَـا
وأدْغِـمَـتْ عـلـى الـوُجُـوبِ فـي ادَّثَـرْ ... وجـاءَ الادغـامُ قَـوِيًّـا فـي ادَّكَـرْ
وجـازَ بـالـذّالِ كـمِـثْـلِ اذّكَـرَا ... وجـاءَ بـالـفـكِّ كـنَـحـوِ اذْدَكَـرَا
ويَضـــعُـفُ الإدغـامُ فـي يـزْدَجِـرُ ... إذْ لـم يَـجُـزْ لِـمَـا مَضَـــى يَـدَّجِـرُ[77]

هذهِ جُملةُ أَحكَامِ تَاءِ الافتِعَالِ، وقَدْ مَرَّ نَبْذٌ مِنهَا في بَابِ الإبدَالِ وغَيرِهِ.

أَمَّا تَفصِـــيلُهَا، فاعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ تَاءً أَيضًـــا، وَجَبَ إدغَامُهَا في تَائِهِ، نحو: (اتَّجَرَ)، و(اتَّرَسَ)، و(اتَّرَكَ)؛ لمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ البَابِ أَنَّ المِثْلَينِ إِذَا التَقَيَا وَأَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ، وَجَبَ الإِدْغَامُ سَواءً كَانَا في كَلِمَةٍ أو كَلِمَتَينِ، وإِنَّمَا لَم يَذْكُرْهُ؛ لِوُضُوحِهِ[78].

وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَينُ افْتَعَلَ تَاءً فَقَد جَازَ الوَجْهَان: البَيانُ، وهو الأصـــلُ، والإدغام، كما أَشـــارَ إليه (أَيَّدَهُ اللهُ) بقولِهِ:

وجـــازَ أن يُـدغَـمَ تَـاءُ افـتَـعَـلَا ... فِـي مِـثـلِـهَـا كـقَـتَّـلَا وقِـتَّـلا

وذلك لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ المِثْلَينِ المُتَحَرّكَينِ إِذَا لَمْ يَكُونَا فِي الآخِرِ، لَمْ يَجِبِ الإِدغَامُ، نحو: (اقْتَتَلَ) – بالفكّ –، و(قَتَّلَ) و(قِتَّلَ) – بالإدغَامِ، بفتحِ القَافِ أو كَســـرِها –، وأيضًا إِنَّما لَمْ يَجِبِ الإِدْغامُ؛ لِمَا ذَكرْنَا في أَوَائِلِ البَابِ أَنَّ تَاءَ الافتِعَالِ لَا يَلزمها وُقُوعُ تَاءٍ بَعدَها، فهِي شَـبيهَةٌ بتَاءِ تِلْكَ فِي: (أَنْعَتُ تِلْكَ)؛ لِزَوَالِ ذَلكَ فِي: (أَنْعَتُ هَذِهِ)، وقالَ سِيبوَيهِ[79]: إِنَّمَا لَمْ يَلْزَمِ الإِدْغَامُ فِي نَحْوِ اقْتَتَلَ؛ لأَنَّ الثَّانِيَةَ لا تَلْزَمُ الأُولَى، أَلَا

---

77 - قال ابن الحاجب: "وقَدْ تُدغَمُ تاءُ افْتَعَلَ في مثلِها، فيُقَال: قَتَّلَ، وقِتَّلَ، وعليها: مُقَتِّلُون، ومُقِتِّلُونَ، وقد جاء: (مُرْدِفِينَ) إتباعًا. وتُدغَمُ الثَّاءُ فيها وجوبًا على الوجهَين: نحو: اتَّأَرَ، واثَّأَرَ، وتُدغَمُ فيها السِّينُ شاذًّا على الشَّاذِّ، نحو: اسَّمَعَ؛ لامتناع: اتَّمَعَ، وتُقلَبُ بَعدَ حُروفِ الإطباق طاءً، فتُدغَمُ فِيهَا وُجوبًا في: اطَّلَبَ، وجوازًا على الوجهين في اظْطَلَمَ، وجاءت الثّلاث في:

[هو الجوادُ الّذي يُعطيكَ نائِلَهُ ... عَفْوًا] ويُظْلَمُ أَحيانًا فيَظطَلِمُ

وشاذًّا على الشّاذِّ في نحو: اصَّبَرَ، واضَّرَبَ؛ لامتِنَاعِ: اطّبَرَ واطَّرَبَ، وتُقْلَبُ مَعَ الدّال والذّال والزّاي دَالًا، فتُدغَم وُجوبًا في: ادَّانَ، وقَوِيًّا في: ادَّكَرَ، وجاء: اذَّكَرَ، واذْدَكَرَ، وضَعيفًا في: ازَّانَ؛ لامتِنَاعِ: ادَّانَ". الشافية في علمَي التصريف والخطّ، ابن الحاجب: 416 – 417.

78 - ينظر: شرح الرضي على الشافية: 3/ 283 – 284.

79 - نقل نصّ سيبويه من شرح الرضيّ على الشّافية: 3/ 284، وينظر أيضًا: شرح النيسابوري على الشافية: 1/ 484.

تَرَى إِلَى نَحوِ اجْتَمَعَ و(ارْتَدَعَ) و(اخْتَصَـــمَ)، فالمِثْلَانِ فِيهِ كَأَنَّهُمَا في كَلِمَتَينِ مِن حَيثُ عَدَمُ التَّلَازُمِ، فإذَا أدغمت، فسبيلُهُ أَنْ تسكن التَّاء الأُولَى [ظ192] بنَقل حَرَكَتِهَا إِلَى الفَاءِ كمَا هُو الرَّسْمُ القَدِيمُ، نَحو: (يَرُدُّ)، و(يَعَضُّ)، و(يَفِرُّ)، فتُدغِمهَا في الثَّانِيَةِ، فتَسْتغْنِي بالحَركةِ عَن هَمْزَةِ الوَصلِ، فتقولُ: (قَتَّلَ) – بفتحِ القَافِ –، وإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ هَمْزَةِ الوَصْلِ هُنَا، ولَمْ يَجِبْ فِي بَابِ (اَلَحْمَرِ) و(اَلَرْضِ)[80]؛ لأنَّ أَصْلَ لَامِ التَّعرِيفِ السُّــكُونُ، وأَصــل فَاءِ كُلِّ كَلِمَةٍ الحَرَكَةُ – كما ذَكَرْنَا فِي بَابِ تخْفِيفِ الهَمْزَةِ وغيرِهِ فِي نحو: سَــلْ –، ومِنهُم مَنْ يَحذِفُ الحَرَكَةَ ولا يَنقُلُهَا إِلَى الفَاءِ، فَيَلتَقِي سَاكِنَانِ، فَيُحَرِّك الفاءَ بالكَسرِ كما هو العادةُ، فيحذف همزةَ الوصلِ؛ لاستغنَائِهَا بحركةِ الفاءِ، فيَقُول: قِتَّلَ – بكسرِ القَافِ –[81].

وقال الشيخ عبد القاهر: "كَسْرُ الفَاءِ أَوضَحُ مِن الفَتحِ، إِذْ لَا يَلتَبِسُ فِيهِ وَزنٌ بِوزْنٍ، وجَازَ الفَتحُ؛ لأنَّ الاشتِبَاهَ يَزُولُ بالفَرقِ بَينَ مُضَارعَي الوَزنَينِ، فإنَّ حرفَ المُضارِع في التَّفعِيلِ يُضَمُّ، وفي الافْتِعَال يُفتَحُ، وإِنَّمَا لِم يَجُزْ حَذْفُ حَرَكَةِ أَوَّلِ المِثلَينِ في باب (يَرُدُّ) و(يَعَضُّ) و(يَفِرُّ)؛ لِمَا مَرَّ فِي بَابِ الإعْلَالِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ الْمَحافَظَةُ عَلَى حَرَكَةِ العَينِ فِي الفِعْلِ، إِذْ بِهَا يَتَمَيَّزُ بَعضُ أَبوَابِهِ عَنْ بَعضٍ".

وقال ســيبويه: "إِنَّمَا جَازَ حَذفُ الحَرَكَةِ في نحوِ: (اقْتَتَلَ) دُون (يَرُدُّ) و(يَعَضُّ)؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَحوِهِ الإظهَارُ والإخفَاءُ والإدغَامُ، أي: فِي نَحوِ (اقْتَتَلَ)، بخلاف (يَرُدُّ) و(يَعَضُّ)، فإنَّهُ يَجِبُ فِيهِ الإدغَامُ، وكَذَا (رَدَّ) و(عَضَّ) عند تميم، فلَمَّا تَصَرَّفُوا فِي الأَوَّلِ بالأَوجُهِ الثَّلاثَةِ أَجَازُوا فِيهِ التَّصَرُّفَ بِحذْفِ حَرَكَةِ أَوَّلِ المِثلَينِ أَيضًا دُونَ الثَّانِي"[82].

وقَالَ الفَرَّاءُ[83]: "بَل لَا بُدَّ مِن نَقْلِ حَركةِ أَوَّلِهِمَا إلى الفَاءِ لا غَيرُ، فَأَمَّا كَســرَةُ قِتَّلَ فَهِيَ الفَتحَةُ أُبْدِلَتْ كَسرَةً؛ لِيكُونَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ هَمزةَ الوَصلِ المَحذُوفَة فِيهِ مَكسورَةٌ"[84]، فَمَنْ فَتَحَ القَافَ فِي المَاضِـي، قَالَ: (يَقَتِّلُونَ)، و(مُقَتِّلُونَ) – بِفَتحِ القَافِ في المُضــارِعِ واســمِ الفَاعِلِ –، ومَنْ كَسَــرَهَا في المَاضــي، قَال: (يَقِتِّلُونَ)، و(مُقِتِّلُونَ) – بكَسْــــــــرِهَا فِيهِمَا –، ومِنْ ذلك (يَخِصِّــمُونَ) و(يَهِدِّي)، ويجوز في (يَقِتِّلُ)

80 - يُقَال: الَحْمَر، إذا أردتَ تخفيف الأَحْمَر، والَرْض إذا أردتَ تخفيفَ الأَرْض، ومثله: المَرَةُ من المَرأَة، والكَمَةُ من الكَمَأَة. ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 545، وحروف المعاني، الزّجاجيّ: 47.
81 - أخذ قول سيبويه من شرح الرضي على الشافية: 3/ 284 وشرح النيسابوري على الشافية: 2/ 485 – 486.
82 - أخذ قول سيبويه من شرح الرضي على الشافية: 3/ 284، قال سيبويه: "وجاز في قافِ اقتَتَلُوا الوجهانِ ولم يكن بمنزلةِ عَضَّ وفَرَّ يلزمُه شــيءٌ واحدٌ، لأنّه يجوز في الكلام فيه الإظهار والإخفاء والإدغام، فكما جاز فيه هذا في الكلام وتصرَّفَ دخله شيئان يعرضان في التقاء السّاكنين". الكتاب: 4/ 443.
83 – أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلميّ، سُــمّي بالفرّاء لأنّه كان يفري الكلام، وكان الفرّاء أبرع الكوفيين وأعلمهم بعد الكسائي، أشهر كتبه معاني القرآن، وله أيضًا الحدود في النحو، والفاخر، واللّغات، وغيرها، توفي سنة (207هـ). ينظر: إنباه الرواة، القفطي: 4/ 7 – 23، وبغية الوعاة، السيوطيّ: 2/ 333.
84 - قول الفرّاء في شرح الرضيّ على الشافية: 3/ 284.

و(يَقِتِّلُونَ) – بكسْرِ القَافِ – كَسرُ اليَاءِ المُضارعة أَيضًا؛ إتبَاعًا للقَافِ، فتقول: (يِقِتِّلُ)، كما في (مِنْتِنٍ) و(مِنْخِرٍ)، وقُرِئ[85]:﴿أَمَّن لَّا يِهِدِّيٓ﴾[يونس: 35] – بكسر اليَاءِ والهَاءِ معًا–[86].

ويَجوزُ في اسمِ الفَاعِل (مُقَـــتِّلٌ)[87] – بفَتحِ القَافِ وكَسرِها كما ذكرنا – ، ولا يَجوز فيه كَسْرُ المِيمِ إتْبَاعًا لكسرةِ القافِ كما جَازَ في حَرفِ المُضارع؛ لأنَّ حرفَ المُضارع مُتَعَوِّدٌ للكسرِ لغير الإتباع أيضًا – كما مَرَّ في (إعْلَمُ) و(نِعْلَمُ) و(تِعْلَمُ) و(إخَالُ)، لكِنَّ اليَاءَ لا تُكسَرُ إلَّا لدَاعٍ آخَرَ كما في (يِقِتِّلُ) و(يِيْجَلُ) – كما مَرَّ في أَوائلِ الكتاب –، وأَمَّا (مِنْتِنٌ) و(مِنْخِرٌ) فشَـــاذٌّ لا يُقَاسُ، ويجوزُ فِيهِ (مُقُتِّلُونَ) بضَـــمِّ القَافِ إتبَاعًا لضـــمَّةِ [و193] المِيمِ، كما قد جَاءَ في قراءةِ أَهل مَكَّةَ: ﴿مُرُدِّفِينَ﴾[88][الأنفال: 9]، بإتبَاعِ حركةِ الثَّانِي الأَوَّلَ كما في (رُدُّ) و(لَمْ يُرُدّ)، مِن (ارْتَدَفَ) كـــــ(اقْتَتَلَ)، فقُلِبَت التَّاءُ دَالًا؛ للتَّقَارُبِ، وذلك بحَذْفِ حَرَكَةِ أَوَّلِ المُتقارِبَينِ وتَحرِيكِ مَا قَبلَهُ بِحَرَكَةِ الإتْبَاعِ لإزَالَةِ السَّاكِنَينِ[89].

واعلم – ثانيًا – أَنَّهُ إذَا لم يَكُنْ فاءُ افْتَعَلَ ولا عَينُهُ تاءً، بَل يَكونُ عينُه حرفًا مُقاربًا للتَّاءِ، لَم تُدغَم التَّاءُ فِيهِ إلَّا في مَواضِعَ قَليلةٍ؛ لأَنَّ الإدغَامَ فِي غَيرِ الآخِرِ خِلافُ الأَصلِ – كما مَرَّ –، ولا سِيَّما إذَا أَدَّى إلى تَحرِيكِ السَّاكِنِ بَعدَ تَسكِينِ المُتَحَرِّكِ، وأَمَّا الإدغَامُ في نَحوِ (ادَّكَرَ)[90]، فإنَّهُ وإنْ كَانَ فِي غَيرِ الآخِرِ، لكنَّه لم يُؤَدِّ إلَى تَحرِيكٍ ولا تَسكِينٍ، وفي نحوِ (ازَّمَّلَ)[91] أَدَّى إلَى تسكِينٍ فَقَط[92].

وإذا جَـازَ إظهـارُ المثلَينِ في غَيرِ الآخِرِ في مِثـلِ (اقْتَتَـلَ)، وكَـانَ هُو الأَصْـــلُ والأَكثَرُ، فكيفَ بـالمُتَقَـارِبَينِ؟ فَجَـازَ الإدغَـامُ أَيضًـــا إذَا كَـانَ عينُ افْتَعَلَ دالًا كـــــــ(يَهِدِّي) و(مُرُدِّفِين)، أو صَـــادًا كـــ﴿يَخِصِّمُونَ﴾[يس: 49] في (اهْتَدَى) و(ارْتَدَفَ) و(اخْتَصَـمَ)، وكَذَا إذا كانَتْ زايًا كما في (ارْتَزَقَ)، أو سينًا كما في (اقْتَسَـــرَ)، أو ثاءً كما في (اعْتَثَرَ)، أو طَاءً كما في (ارْتَطَمَ)، أو ظَاءً كما في (اعْتَظَلَ)، أو

---

85 - قراءة عَاصِم فى رِوَايَة يحيى عَن أَبى بكر عَن عَاصِم. ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: 326، ومعاني القراءات، الأزهريّ: 2/ 44.

86 - ينظر: شرح الرضيّ على الشافية: 3/ 285، وشرح النيسابوريّ على الشافية: 2/ 485 – 486.

87 - في (م): (ويجوز في اسم فاعل مُقَتِّل).

88 - حكى الخليل عن ابن كثير (مُرُدِّفين). ينظر: الكتاب: 4/ 444، وإعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: 2/ 221، وقال ابن جني (في المحتسب: 1/ 273): «ومن ذلك قِرَاءَةُ رَجُلٍ مِن أهل مكَّة، زَعمَ الخليلُ أنَّه سمِعَهُ يقرأ: (مُرَدِّفين)، واختلفت الرِّواية عن الخليل في هذا الحرف، فقال بعضهم: (مُرُدِّفِينَ)، وقال آخر: (مُرِدِّفِينَ). قال أبو الفتح: أصله (مُرْتَدِفين) مُفْتَعِلِينَ من الرَّدْف، فَأَثَرَ إدغامَ التَّاء في الدَّال، فأسكنَهَا وأَدغَمَهَا في الدَّال، فلما التقَى سَاكنَانِ - وهما الرَّاءُ والدَّالُ- حَرَّكَ الرَّاء لالتقاء السَّاكِنَينِ، فتَارة ضَمَّهَا إتباعًا لضَمَّةِ المِيمِ، وأُخرَى كَسَرَهَا إتباعًا لكسرةِ الدَّال».

89 - ينظر: شرح الرضيّ على الشافية: 3/ 285، وشرح النيسابوريّ على الشافية: 2/486 – 487.

90 - جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِي نَجَا مِنۡهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأۡوِيلِهِۦ فَأَرۡسِلُونِ﴾[يوسف: 45].

91 - جاء اسم الفاعل منه في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾[المزمل: 1].

92 - أخذه من شرح الرضيّ على الشّافية: 3/ 285، وقال النيسابوريّ (في شرحه على الشافية: 2/ 487): وإذا كان عين افتَعَلَ مقاربًا للتّاءِ لم تُدغَم فيه إلّا قليلًا لأن الإظهار في المثلين كان أكثر، نحو: اقتَتَلَ ففي المتقاربين أولى".

ذَالًا كما في (اعْتَذَرَ)، أو ضَـــادًا كما في (اخْتَضَـــرَ)[93]، ولكنَّه قَليلٌ قِيَاسِـــيٌّ، نصَّ عليهِ نجمُ الائمَّةِ[94] وغيرُه[95].

واعْلَمْ – ثالثًا – أَنَّهُ إِذَا كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ حرفًا متقاربًا لتَائِهِ في المخرجِ أو في الصِّفة أو كليهما، كما إذا كانتْ فاؤُه أَحدَ هذه الأَحرُفِ التِّســعَة الَّتي ذكرنَاهَا آنِفًا، وَجَبَ قَلبُ تَائِهِ – كما مرّ في الإبدالِ وغيرِه –، فتُقلَبُ – أَي التَّاءُ – مَعَ الثَّاءِ تاءً، ومَعَ السِّينِ سِينًا، ومعَ الطَّاءِ والظَّاءِ والصَّـادِ والضَّـادِ طَاءً، ومَعَ الدَّالِ والذَّالِ والزَّايِ دَالًا؛ وذلكَ لأنَّ الثَّاءَ والسِّينَ كالتَّاءِ في كَونِهِمَا مَهمُوسَتَينِ ومِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ كَالتَّاءِ، ولأَنَّ الطَّاءَ والدَّالَ كالتَّاءِ في المَخْرَج، أَعنِي كَونَهَا مِن طَرَفِ اللِّسَانِ وأُصُول الثَّنَايَا – كما مَرَّ –، وكَون الثَّلاثةِ مِنَ الحُرُوفِ الشَّدِيدَةِ أعني مِن حُرُوفِ (أَجِدُكَ قَطَبْتَ) – كَمَا مَرَّ أَيضًا=.

والصَّـادُ المهملةُ مِثل التَّاءِ في كَونها مَهمُوسـةً ومتَّصِـلًا بطرف اللِّسـانِ، والزَّاي مِثلُها في التَّقَارُبِ، وكَذَا الذَّالُ والظَّاءُ المعجَمَة، وأَمَّا الضَّادُ فَهُو باستطالَتِهِ يَقرُب مِنَ التَّاء كَمَا مَرَّ.

وأَيضًا الحُرُوفُ المُطبَقة، أَعنِي: الطَّاءَ والظَّاءَ والصَّادَ والضَّادَ إِذَا كَانَتْ قَبْلَ التَّاءِ، فإِمَّا أَنْ تَبقَى التَّاءُ بِحَالِهَا، أَو تُقلَب طَاءً كَمَا هُوَ المَطْلُوبُ، فَإِنْ أُبْقِيَتْ بِحَالِهَا، فإِمَّا أَنْ تُدْغَمَ الحُرُوفُ المُطبَقَةُ فِيهَا أو لَا تُدْغَم فِيهَا، فإِنْ أُدْغِمَت فِيهَا، لَفَاتَ الإِطبَاقُ [ظ193] الَّذِي فِيهَا، وهُو غَيرُ جَائِزٍ كَمَا مَرَّ، وإِنْ لم تُدْغَمْ فِيهَا، لَعَسُـرَ النُّطقُ بِهَا؛ لِقُرْبِهَا في المَخرجِ ومُنَافاتِها في صـفاتِها؛ لأَنَّ التَّاءَ حَرفٌ شـديدٌ، والصَّـادُ والضَّـادُ والظَّاءُ رخوةٌ، والتَّاءُ مَهمُوسَـــةٌ، والضَّـــادُ المعجَمَةُ والظَّاءُ مَجهُورَة، فقَلَبُوا التَّاءَ حَرفًا يُوافِقُ التَّاءَ في المَخرَجِ، ويُوافِقُ مَا قَبلَهُ فِي الصِّفَةِ، وذَلكَ الحَرفُ هُوَ الطَّاءُ، وهُوَ المَطلُوبُ.

وأَمَّا الإِدغَامُ بَعدَ ذَلِكَ القَلبِ فَهُو على التّفصِـيلِ الّذِي نَتْلُوهُ عَلَيكَ، فنَقُولُ: أَمَّا التَّاءُ فتُدغَمُ وُجُوبًا، وهو لَيسَ إِلَّا بقَلبِ كُلِّ وَاحدةٍ مِنَ الثَّاءِ والتَّاءِ إِلَى صَـــاحِبَتِهَا[96]، أَعنِي: قَلبَ الثَّاءِ إِلَى التَّاءِ كمَا هُو قِيَاسُ الإِدغَامِ، أو عَلَى العَكْسِ كَمَا هُو خِلَافُ القِيَاسِ، نحو: (اتَّرَدَ)، و(مُتَّرِدٌ)، و(اثَّرَدَ)، و(مُثَّرِدٌ) من الثَّرِيدِ، فتقول في (افْتَعَلَ) من الثَّرْدِ – وهو كَسْـرُ الخبزِ في القَصـــعَةِ[97] –: (اثْتَرَدَ)، و(مُثْتَرِدٌ)، ثمَّ الإِدغَامُ كَمَا

---

93 - في (م): احتَضَرَ.
(94) - هو محمّد بن الحسن الاسترابادي السّمنائيّ، بالمعروف برضيّ الدين، والشيخ الرضيّ، ونجم الأئمة، وفاضل الأمّة، وملك العلماء، وصدر الفضلاء، ومير رضيّ الدّين، ومفتي الطوائف، والفقيه المعظّم، ونجم الملّة والدّين، نزيل النجف الأشرف، كان فاضلًا عالمًا محقّقًا، من تصانفيه: شَرحُ الكافية لابن الحاجب، قيل: إنّه شرحٌ لم يُؤَلَّف مثله في هذا العلم، وشرح الشافية لابن الحاجب، وشرح تجريد العقائد، وحاشية على شرح الحلال، وشرح قصائد ابن أبي الحديد، كان حيًّا سنة (688هـــ). ينظر: خزانة الأدب: 1/ 28، وأمل الآمل: 2/ 255، وهدية العارفين: 2/ 134، وأعيان الشيعة: 1/ 165، 166، وتكملة أمل الآمل: 4/ 439 – 431.
95 - نصّ عليه وعلى ما سبقه الرضيّ في شرحه على الشافية: 3/ 283 – 286.
96 - في (ع): صاحبها.
97 - ينظر: الصحاح: 2/ 451، والقاموس المحيط: 270 (ثرد).

قُلنَا، وكَذَا نحو: (اتَّأَرَ) و(اثَّأَرَ) مِنَ الثَّأرِ[98]، يُقَالُ: (اثَّأَرْتُ مِن فُلَانٍ)، أي: أَخَذْتُ ثَأْرِي مِنهُ[99]، وإلى ذلكَ أَشارَ – أيَّدَهُ اللهُ – بقوله: (فَرْضًا على الوَجْهَينِ كاثَّأَرْتُمَا).

وهذا الإدغَامُ أَوجَبَهُ الزَّمخشَـرِيُّ[100]، وتَبِعَهُ المُصَـنّفُ[101] والنَّاظِمُ[102]، وأَمَّا سـيبَويهِ فَقَد جَوَّزَ البَيَانَ أَيضًا، ونَصَّ عَلَيهِ[103].

وأَمَّا مَعَ السِّين فَتُبَيَّنُ، وهو الأصَـلُ والأَكْثَرُ، نحو: (اسْـتَمَعَ)، و(مُسْـتَمِعٌ)، قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْـتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾[الجنّ: 1]، ﴿فَٱسْـتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾[طه: 13]، وتُدْغَمُ شَـاذًّا على الشَّـاذِّ بقَلبِ التَّاءِ إلى السِّينِ عَلَى خِلَافِ القِيَاسِ، نحو: (اسَّمَعَ)، و(مُسَّمِعٌ)، أَمَّا شُذُوذُه؛ فَلِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ حُروفَ الصَّفِيرِ لا تُدغَمُ فِي غَيرِه، وأَمَّا كُونُه شَاذًّا على الشَّاذِ؛ فلِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ قِيَاسَ إِدْغَامُ المُتَقَارِبَينِ أَنْ يُقْلَبَ الحَرْفُ الأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي، وهُنَا قُلِبَ الثَّانِي إِلَى الأَوَّلِ، ولَا يَجُوزُ العَكسُ هُنَا؛ لامْتِنَاعِ: (اتَّمَعَ)؛ حيثُ تَذهَبُ فَضِـيلةُ الصَّفِيرِ، فالبَيَانُ هُو الأَفصَحُ[104] كَمَا ذَكَرنَا، وعَلَى ما ذَكرنَا نَبَّهَ – أَيَّدَهُ اللهُ – بقوله: والسِّينُ فِيهَا أُدْغِمَتْ شُذُوذًا... . البيتان.

وأَمَّا مَعَ الطَّاءِ فيُدغَمُ وُجُوبًا لَيسَ إِلَّا كقَولِكَ: (اطَّلَبَ)، و(اطَّعَنُوا)[105].

وأَمَّا الظَّاءُ المُعجَمَةُ فتُبَيَّنُ، وهُو الأَفْصَـحُ والأَصْـلُ الكَثِيرُ الشَّـائِعُ، وتُدغَمُ بقَلبِ الظَّاءِ طَاءً كَمَا هُو القِيَاسُ، أو قَلبِ الطَّاءِ ظَاءً كَمَا هُو خِلَافُهُ كقَولِهِم في (اظْطَلَمَ): (اطَّلَمَ) و(اظَّلَمَ)[106]، ورُوِيَت الثَّلَاثَةُ فِي قَولِ زُهيرٍ[107]:

---

98 - الأصل: اثْتَأَرَ. ينظر: شرح النيسابوريّ على الشافية: 2/ 488.

99 - ينظر: الصحاح: 2/ 603 (ثأر).

100- محمود بن عمر بن محمد بن عمر، أبو القاسـم الزّمخشـريّ الخوارزميّ، كان إمامًا في اللغة والتفسـير والنّحو واللّغة والأدب والبيان بالاتّفاق، كان واسع العلم كبير الفضل متفنّنًا في علوم شتّى، تُوفِّيَ سنة (538هـ)، من مصنّفاته في علوم العربيّة: أسـاس البلاغة، والمفصـل في النحو. ينظر: معجم الأدباء: 6/ 2689، والبلغة في تراجم أهل النّحو واللّغة، الفيروزآبادي: 291.

101- يريد ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرالكُردِيّ الدَّوينيّ، وُلِدَ سـنة (570هـــ)، وتُوفِّيَ سـنة (646هـــ)، أشهر كتبه: الإيضاح في شرح المفصّل، والكافية في النّحو، والشّافية في علمَي التّصريف والخطّ. ينظر: البلغة: 197 .

102 - يُنظَر رأيُ الزمخشـريّ في المفصـل: 432، وشـرح المفصـل لابن يعيش: 5/ 555، ورأي ابن الحاجب في الشافية: 416.

103 - قال سيبويه: "وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرفٍ واحدٍ لم يكن الحرفان منفصلان ازدادَا ثِقْلًا واعتلَالًا، كما كان المثلان إذ لم يكونَا منفصلين أثقَلَ، لأنّ الحرف لا يفارقه ما يستثقلون، فمن ذلك قولهم في مُثْتَرِدٍ: مُثَّرِدٌ، لأنهما متقاربان مهموسـان، والبيان حسَـنٌ، وبعضـهم يقول: مُثْتَرِدٌ، وهي عربيّة جيّدة، والقياس مُثَّرِدٌ؛ لأنّ أصـل الإدغام أن يدغم الأوّل في الآخر". كتاب سيبويه: 4/ 467.

104 - ينظر: شـرح النيسـابوريّ على الشـافية: 2/ 488، وقد قال فيما قال: "وههنا وجب أن يقلب الثّاني إلى الأوّل؛ لامتناع اتَّمَعَ حيث تذهب فضيلةُ الصّفير، وقد زال كراهةُ الشّذوذ الأوّل بسبب الشّذوذ الثّاني؛ لأنّ الثاني حيث قلب سينًا فلم يدغم السّين إلّا في حرف الصّفير، والإظهار ههنا أفصح".

105 - قال النيسابوريّ: "وتُقلَبُ تاءُ الافتعالِ إذا وقعَتْ بعد حروف الإطباقِ طاءً، فتُدغَمُ فيها وُجُوبًا في اطَّلَبَ؛ لاجتِماعِ المثلَينِ؛ لأنّ فاءَ الكلمةِ طاءً، وتاء الافتعال أيضًا صارت طاءً". شرح النيسابوريّ على الشافية: 2/ 489.

106 - أخذه من شرح النيسابوري على الشافية: 2/ 489 – 490.

107 - في ديوانه: 60، ونصّه في الديوان:

هُوَ الجَوادُ الَّذِي يعطيكَ نائِلَهُ عَفْوًا ويُظْلَمُ أحيانًا فيَظَّلِمُ

هُوَ الجَوادُ[108] الّـذِي يُعطِيـكَ نـائِلَـهُ عَفْوًا ويُظْلَمُ أحيَـانًـا فيَظْطَلِمُ[109]

والاسـتِشـهَادُ في قَولِه: (فيَظْطَلِمُ)، رُوِيَ مَترُوكَ الإدغَامِ ومُدغَمًا على الوَجهَينِ، أي: الطَّاء والظَّاءُ، والمَعْنَى: أَنَّهُ يُعْطِي مَالَهُ عَلى السَـائِلِ عَفوًا، أي: سُـهُولَةً، ولَا يَمُنُّ بِهِ ولَا يَمْطُلُ سَـائِلَهُ ولَا يَرُدّه ويُظْلَمُ أَحيَانًا، أَي: يُطْلَبُ مِنْهُ المَالُ فِي غَيرِ مَوضِعٍ طَلَبٍ فيَتَحَمَّلُ[110] ذَلِكَ [و194]، ويَحْمِلُهُ لِمَن سَأَلَهُ، ولَا يَرُدُّ مَنِ اسْتَجْدَاهُ[111] أَصْلًا لا فِي الأَوقَاتِ الَّتي مِثْلُهُ يُطْلَبُ فِيهَا، ولا في الأوقاتِ الّتي مثْلُهُ لا يُطلَبُ فيها.

وأَمَّا مَعَ الصَّادِ فتُبَيَّنُ، وهُو الأَفْصَحُ الأَكثَرُ الشَّائِعُ، نحو: (اصْطَبَرَ)، و(اصْطَلَحَ)، وتُدغَمُ شَاذًّا عَلَى الشَّاذِّ، نَحوُ: (اصَّبَرَ)، و(اصَّلَحَ)، أَمَّا كُونُه شَاذًّا؛ فَلِمَا مَرَّ أَنَّ حَرفَ الصَّفِيرِ – وهُوَ الصَّادُ – لا يُدْغَمُ في غَيرِه، وأَمَّا كُونُه شَاذًّا على الشَّاذِّ؛ فَلِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ قِياسَ إدغَام المتقَارِبَين أَنْ يُقلَبَ الأَوَّلُ إلَى الثَّانِي، وهُنَا قُلِبَ الثَّانِي إلَى الأَوَّل؛ لِعَدَم جَوَازِ العكسِ؛ لامتنَاعِ: (اطَّبَرَ) و(اطَّلَحَ)، حيثُ تَذهَبُ[112] فَضِـيلَةُ صَـفِيرِ الصَّـادِ، ومِنهُ: (اصْـطَفَى) و(اصَّـفَى)، و(اصْـطَلَى) و(اصَّـلَى)[113]، وقُرِئَ[114]: ﴿أَن يَّصَّـلِحَا﴾[115][النّسـاء: 128]، ولا يَجوزُ: (مُطَّبر) و(مُطَّلِحٌ) و(اطَّفَى) و(اطَّلَى)؛ لِزَوالِ فضيلةِ صَفِيرِ الصَّادِ.

وأَمَّا مَعَ الضَّـادِ المُعجَمَةِ فَتُبَيَّنُ، وهُو الأَصْـلُ الشَّـائِعُ الكَثِيرُ، نحو: (اضْـطَرَبَ)، وتُدْغَمُ شَـاذًّا على الضَّـادِ، نحو: (اضَّـرَبَ)، ولا يَجُوزُ العَكسُ، أعني: اطَّرَبَ؛ لذَهابِ استِطَالَةِ الضَّـادِ، وقَد حُكِيَ: (اطَّجَعَ)

رُوِيَ: فيَنْظَلِمُ، وفَيَظَّلِمُ، وفَيَطَّلِمُ، وفيظطَلِمُ. ينظر: كتاب العين للخليل بن أحمد: 8/ 163، والأمثال لأبي عبيد: 165، وغريب الحديث لأبي عبيد: 5/ 517، وسر صناعة الإعراب: 217.

108 - في (م): هو الجود الذي... .

109 - بعده:

و[إنْ] أَتَاهُ خليلٌ يومَ مسـألَةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

والخليل: الفقيرُ من الخَلَّةِ، وهي الحاجة والفقر والخصاصَة، وفي المثل: الخَلَّةُ تَدعُو إلى السَّلَّة، أي: السَّرِقَة، يُقَال: خَلَّ وأُخِلَّ بالضَّمِّ: احتَاجَ، ورَجُلٌ مُخَلٌّ ومُخْتَلٌّ وخَلِيلٌ، وأَخَلُّ: مُعْدِمٌ فَقِيرٌ، والحَرِمُ – بفتحِ الحاءِ وكسرِ الرّاءِ – : الممنوع. منه. ينظر: المعاني الكبير لابن قتيبة: 1/ 540.

110 - في (م): فيحتَمِلُ.

111 - الجَدوَى: الانتفاع والعَطِيَّة، والمجتدِي والمُستَجدِي: طالبُ الجَدوَى، واجتَدَاه واستَجدَاه: سألَهُ حاجةً. منه.

112 - في (ع): حيث يذهب.

113 - سقط من (ع): واصّلى.

114 - قراءة عاصم الجحدري، قال ابنُ جنّي: " أراد: يصطلحا أي يفتعلا، فآثر الإدغام فأبدل الطاء صادًا، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء، فصارت يصَّلحا، ولم يجز أن تبدل الصاد طاء لما فيها من امتداد الصفير، ألا ترى أن كل واحد من الطاء وأختيها والظاء وأختيها يُدغمن في الصاد وأختيها، ولا يدغم واحدة منهن في واحدة منهن؟ فلذلك لم يجز (إلا أن يَطَّلحا)، وجاز (يصَّلحا)". ينظر: المحتسب: 1/ 201، وإعراب القرآن، النحاس: 1/ 241.

115 - في الأصل والنسخ: (إلَّا أن يصَّلِحا).

في (اضْــطَجَعَ)، وهو في الغَرَابَةِ كالْطَجَعِ[116] كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الإبْدَالِ، وعَلَى جَمِيعِ مَا ذَكرنَا نَبَّهَ – أَيَّدَهُ اللهُ تعالَى – بقَولِه: وتَاءُ الافْتِعَالِ بَعْدَ المُطْبَقَة ... الأبيات الخمسة.

وأَمَّا مَعَ الدَّالِ والذَّالِ والزَّايِ تُقلَبُ دَالًا، فتُدغَمُ مَعَ الدَّالِ وُجوبًا في (ادَّانَ)؛ لاجتمَاعِ المثلَينِ أَوّلهمَا سَـاكنٌ كَمَا مَرَّ، وأَصـلُه (ادْتَانَ) من الدَّينِ، وتُدغَم قَوِيًّا في (ادَّكَرَ)، قَالَ تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[يوسف: 45]، أي: مُدَّة، وقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّـرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[القمر: 17][117]، والأَصــلُ: (اذْتَكَرَ)، مِنَ الذِّكرِ، قُلِبَت التَّاءُ دَالًا مُهمَلَةً، ثُمَّ الذَّال المُعجَمَةُ فِيهَا بَعدَ قَلبِهَا إلَيهَا كَمَا هو قِيَاسُ إدغَامِ المِثلَينِ – كمَا مَرَّ–[118].

وجَاءَ ادَّكَر بالذَّالِ المعجَمَةِ بقَلبِ الثَّانِي إلى الأَوَّلِ ثُمَّ الإدغَام كَمَا هُوَ [خلافُ][119] القِيَاسُ، وجَاءَ البَيَانُ، نَحو: (اِذْدَكَرَ)، وحَكَى أَبُو عمروٍ[120] عَنهُم: (اِذْدَكَرَ)، وهُوَ: (مُذْدَكِرٌ)[121]، قال:

تُنْجِي عَلَى الشَّــوكِ جُرَازًا مِقْضَــبَا والـهَـرْمُ تُـذْرِيـهِ اذْدِرَاءً عَـجَـبَـا[122]

والاسْتِشْهَادُ فِي (اذْدِرَاءٍ) حَيثُ لَمْ يُدغَمْ بِأَحَدِ الوَجهَينِ القِيَاسِيّ وغَيره.

وأَمَّا مَعَ الزَّاي فَتُبَيَّنُ، وهُو الأَفصَــحُ، نحو: (ازْدَجَرَ)، وأَصــلُه: ازْتَجَرَ، وقَالَ تعالى حِكايةً عَن قَومِ نُوحٍ (عليه السّـلام): ﴿وَقَالُواْ مَجْنُون وَٱزْدُجِرَ﴾[القمر: 9]، ونحو: (ازْدَانَ)، أَصـلُه: (ازْتَانَ) (افْتَعَلَ) من الزَّينِ، وهو ضِـدُّ الشَّـينِ، وتُدغَمُ ضَـعيفًا شَـاذًّا، نحو: (ازَّانَ) بِقَلبِ الثَّانِي إلى الأَوَّلِ على خِلَافِ القِيَاسِ؛ لعَدَمِ جَوَازِ العَكسِ الَّذِي هُو القِيَاسُ؛ لذَهَابِ فَضِيلةِ صَفِيرِ الزَّايِ، فيَكُونُ شَاذًّا على الشَّاذِّ – كما مَرَّ مرَارًا –، وعلى ما ذَكَرنَا نَبَّه – أَيَّدَهُ الله – بقَولِه: (وتَاءُ الافتِعَال دَالًا قُلِبَا) ... الأبيات الأَربعَة.

هكَذَا ينبَغِي أَنْ يُفَصَّلَ [ظ194] المَقَام.

[حكم تاءِ الضَّمِير]

ولمَّا فَرَغَ مِن أحكَامِ تَاءِ الافتِعَال أَشَارَ إِلَى حُكمِ مَا أشبَهَهُ مِن تَاءِ الضَّمِيرِ بقَولِهِ:

---

116 - حكاه سيبويه عن بعض العرب، وقال ابن السرّاج: "ومثلُ ذلك قولُ بعض العرب: اطَّجَعَ في اضطَجَعَ؛ كراهية التقاء المطبقين، فأبدلَ مكانها أقرب الحروف منها". ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 483، والأصول في النحو، ابن السراج: 3/ 433، وشرح السيرافيّ على الكتاب: 5/ 480.

117 - سقط من النسخ لفظ (القرآن).

118 - ينظر: شرح النيسابوريّ على الشافية: 2/ 492.

119 - من (م)، وسقط من الأصل.

120 - أبو عمرو بن العلاء ولِدَ بمكة سنة (68هـ)، من الأعلام في القرآن الكريم، أخذ عن ابن ابي إسحاق، وكان أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتهم منه، أخذ عنه يونس بن حبيب، توفِّيَ سنة (154هـ). ينظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي: 23، وطبقات النحويين واللغويّين: 35، ومعجم الأدباء، الحموي: 3/ 1317.

121 - الحكاية عن أبي عمرو في المفصل: 431، وشرح المفصّل لابن يعيش: 5/ 555، وأخذه من شرح الرضيّ على الشّافية: 3/ 287، ونصّ على أبي عُمر الجرميّ أبو عليّ في التعليقة على كتاب سيبويه: 5/ 197 وابنُ جنّي في المنصف شرح التصريف: 2/ 331، قال ابنُ جنّي: "قال لي أبو عليّ: وأجازَ بعضُهُم، وهو أبو عُمَر الجرميّ اذْدَكَرَ؛ لأنّ تاء افتَعَلَ لا يلزَمُ أن يجيءَ قبلها ذالٌ أبدًا".

122 - لأبي حِكاك في سر صناعة الإعراب لابن جنّي: 1/ 187، وشرح المفصل لابن يعيش: 5/ 410، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور: 237، ورُوِي عجزه: (والهمُّ تُذرِيه...)، والجزار المقضب: السيف القاطع، والهَرم: ضربٌ من الحمض. ينظر: لسان العرب: 4/ 308، والكناس في فنّي النحو والصرف: 2/ 338.

وَفِـي خَـبَـطْـتُ شُـــذِّذَتْ خَـبَـطّ كَـذَاكَ فُـزْدُ ثُـمَّ عُـدُّ حُصْـــطْ[123]

يَعنِي أَنَّهُم شَبَّهُوا تَاءَ الضَّمِيرِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ التِّسعَةِ الأَحرُف الَّتِي يُستَكرَهُ اجْتِمَاعُهَا مَعَهَا بِتَاءِ الافتِعَالِ فِي أَنَّهُ كالجُزءِ مِنَ الكَلِمَةِ كتَاءِ افْتَعَلَ – كمَا ذَكَرْنَا في بَابِ الإبدَالِ وغيرِهِ مرَارًا –، فقَلَبُوهَا بَعدَ الصَّـــادِ والضَّـادِ والطَّاءِ والظَّاءِ طَاءً، وبَعدَ الدَّالِ والذَّالِ والزّايِ[124] دَالًا، وهكذا فيكُونُ مثلَها في القُوَّةِ والضَّـعفِ والشُّذوذِ عَلى الشُّذُوذِ، فقَالُوا: (خَبَطُّهُ)، في (خَبَطْتُهُ)، تقُول: (خَبَطْتُ الشَّجَرَ خَبْطًا): إِذَا ضَرَبتَهَا بالعَصَا ليسقُطَ وَرَقُهَا، قال عَلقَمَة[125]:

وفِـي كُـلِّ حَـيٍّ قـد خَـبَـطّ بـنِـعـمَـةٍ فَحُقَّ لِشَـــاسٍ مِنْ نَـدَاكَ ذَنُوبُ[126]

أي: خَبَطْتَ فِي كُلِّ حَيٍّ بِنِعمَةٍ، أي: أَنْعَمْتَ وأَفْضَـلْتَ عَلَيهِم وصَـبَبْتَ عَلَيهِم نِعمَةً، جَعَلَهُ فِي الإنعَامِ والإفْضَـالِ كَخَابِطِ الشَّـجَرِ للمَاشِـيَةِ، والذَّنُوبُ بالفَتحِ: النَّصِـيبُ، وهُو فِي الأَصـلِ الدَّلْوُ العَظِيمُ، وأَصـلُه أَنَّ السُّقَاةَ كانُوا يَقْسِمُونَ المَاءَ، فَيَكُونُ لِهَذَا ذَنُوبٌ ولِذَاكَ ذَنُوبٌ، وهكذا، وعَلقَمَةُ بنُ عَبْدَةَ يُخَاطِبُ الحَارِثَ بْنَ أَبِي شِمرٍ الغَسَّانِيّ، وكَان أَخُوهُ شَاسٌ أَسِيرًا عِندَه، فقال هَذا الشِّعرَ يَمْدَحُه ويَسأَلُهُ إِطلَاقَ أَخِيهِ، فلَمَّا قَالَ: (فَحُقَّ لِشَاسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ)، قَالَ: نَعَم، وأَذْنِبَةٌ، وأَطلَقَ لَهُ أَسرى تَمِيمٍ كُلَّهم[127].

و(حُصْـطُ ثَوبَه)، و(حُصْـطُ عَينَ البَازِي)، وحُصْـطُ: مِنَ الحَوصِ، وهو الخِيَاطَةُ، و(فُزْدُ) مِن الفَوزِ، و(عُدْتُ) و(عُدُّ)[128] مِنَ العَوْدِ، و(نَقَدُّهُ) و(عُدُّهُ)، يُرِيدُونَ: (خَبَطْتُ)، و(حُصْـــتُ)، و(فُزْتُ)، و(عُدْتُ)، و(نَقَدْتُ)، قال سِيبويهِ: "قَدْ شَبَّهَ بَعضُ العَربِ مِمَّن تُرضَى عَرَبِيَّتُهُ الصَّادَ والضَّادَ والطَّاءَ والظَّاءَ مَعَ تَاءِ الضَّـمِيرِ بِهِنَّ مَعَ تَاءِ (افْتَعَلَ)؛ لشِـدَّة اتّصَـالِ تَاءِ الضَّـمِيرِ بالفِعلِ كاتِّصَـالِ تَاءِ الافتِعَالِ بِمَا قَبْلَهَا"، إِلَى أَنْ قَالَ: "وأَعْرَبُ اللُّغَتَينِ وأَجْوَدُهُمَا أَنْ لَا تُقلَبَ"، قَالَ سِـــيبَويهِ: "وإِذَا كانَتِ التَّاء مُتَحرّكةً وبَعدَها هَذِه الحُروفُ سَـــاكِنَةً، لَم يَكُن إِدغَامٌ"[129]، يُرِيدُ بذَلِكَ تَاءَ (اسْـــتَفْعَلَ)، نحو: (اسْـــتَطْعَمَ)، و(اســـتَضْـــعَفَ)،

123 - قال ابن الحاجب: "ونحوُ: خَبَطُّ، وحُصْـطُ، وفُزْدُ، وعُدُّ في: خَبَطْتُ، وحُصْـتُ، وفُزْتُ، وعُدْتُ، شـاذٌّ". الشـافية: 417.
124 - سقط من (م): (والزاي).
125 - هو علقمة بن عبدة بن النعمان التميمي، من نجد وسادات تميم شاعر جاهليّ من شعرائهم المشهورين، شب وترعرع في بادية نجد، وهو الّذي يُقال له: علقمة الفحل؛ وسُـــمّي بذلك لأنّه احتكم مع امرئ القيس إلى امرأته لتحكم بينهما، فقالت: قولَا شـــعرًا تصـــفان فيه الخيل على رويّ واحدٍ وقافية واحدة، فحكمت لعلقمة على زوجها، فطلّقها، فتزوّجها علقمةُ، فسُمّي الفحل، وقيل سمّي بالفحل لغير هذا، وتوفي في عام 561 م. ينظر: الشعر والشعراء: 2/ 212 – 213، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين، للأعلم الشنتمري: 1/ 139 – 142.
126 - لعلقمة بن عبدة في ديوانه: 29، وفي المفضليات: 396، وكتاب سيبويه: 4/ 471، ورُوِيَ: خَبَطْتَ بنعمةٍ....
127 - ينظر: الشعر والشعراء: 1/ 215، والاختيارين: 656.
128 - سقط من (م): (وعُدُّ).
129 - أقوال سيبويه في الكتاب: 4/ 471 – 472.

و(اسْتَدْرَكَ)، ونحوها؛ لأنَّ الأَوَّلَ مُتَحَرِّكٌ والثَّانِي سَاكِنٌ، فلا سبيلَ إلى الإدغَامِ، و(اسْتَدَانَ) و(اسْتَضَاءَ) و(اسْتَطَالَ) بِتِلكَ المنزلَةِ؛ لأنَّ فَاءَها في نِيَّةِ السُّكونِ، نَصَّ على ذلك الزَّمخشَرِيُّ[130].

ثمَّ أَشَارَ – أَيَّدَهُ اللهُ – إلى التَّاءِ الَّتِي فِي مُضَارِعِ (تَفَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ) وتَاءِ (تَفَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ) مع الأحرُفِ الاثْنَيْ عَشَرَ الَّتِي وَقَعَتْ [و195] بَعْدَها مِنَ الحُروفِ الّتِي مَخَارِجُها طرف اللِّسانِ وشَيء مِنَ الثَّنَايَا كالتَّاءِ بِقَولِهِ:

فِي تَتَنَازَلُونَ عِنْدَما وُصِلْ ... أو تَتَنَزَّلُونَ إدغامٌ نُقِلْ
إنْ لم يُصَاحِبْهُ صَحِيحٌ سَكَنَا ... مُقَدَّمًا وكَانَ مَعْلُومَ البِنَا
والتَّاءُ مِنْ تَفَعُّلٍ قَدْ تُدْغَمُ ... فِي الأَحرُفِ الّتِي بِهَا تُدَّغَمُ
فَهَمْزَةُ الوَصلِ لَهَا تُجْتَلَبُ ... كاثّاقَلُوا فازَّيَّنُوا واطّيَّبُوا[131]

يعنِي أَنَّهُ إِذَا اجتمعَ فِي أوَّل مُضارعِ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ تَاءانِ، جَازَ تَخْفِيفُهُمَا مَعًا وتَخفِيفُ أَحَدِهِمَا، والتَّخفِيفُ هُو الأصلُ، نحو: (تَتَنَزَّلُ)، و(تَتَجَنَّبُ)، و(تَتَنَابَزُ)، و﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ﴾[السجدة: 16]، وأَمَّا التّخفيفُ فهوَ يحصلُ بشيئين: حَذفُ أحدِهمَا – كمَا مَرَّ في الأبوابِ السّابقَة، ويأتي في باب الحذف أيضًا – والإدغَامُ، والحذفُ أكثرُ، وإِذَا حذفتَ، فمذهبُ سيبويهِ أنَّ المحذوفَةَ هِي الثَّانِيةُ؛ لأنَّ الثِّقل نَشَأ منها، وقال الكوفيُّونَ: هِي الأُولى، وبعضُهم جَوَّزَ الأمرَينِ[132]، وقَد مَرَّ نَظيرُه في باب التَّفعِيلِ وغيره.

وإِذَا أَدغمْتَ، فإنَّك لا تُدغِمُ إلَّا إذَا كانَ في حَالِ الوَصلِ، وليس قبلَها ساكنٌ غَير مدَّةٍ، بَل إمَّا أَنْ يَكونَ قَبلَه مُتَحَرِّكٌ، نحو: (قَالَ تَنَزَّلُ)، و(قَالَ تَنَابَزُوا)، أو ساكنٌ مَدَّة، نحو: (قَالُوا تَنَزَّلُ)، و(قَالَا تَّنَابَزُوا)، و(قُولِي تَّبَايَعُ).

وأَمَّا إِذَا كَانَ فِي غَيرِ حَالِ الوَصلِ، فلا يَجُوزُ الإدغامُ؛ لأنَّكَ لَو أَدغَمْتَ التَّاءَ الأُولَى في الثَّانِيَةِ فِي غَيرِ الوَصل، لاحتَجْتَ إلى هَمزةِ الوَصلِ؛ لسُكُونِ الأَوَّلِ، وهَمزَةُ الوصلِ لا تَدخُلُ المُضارع في مَوضعٍ مِنَ المواضعِ أَصلًا؛ لأنَّه في معنى اسمِ الفَاعلِ، فكما لَا تَدخُلُ على اسمِ الفاعِلِ لا تَدخُلُ الفعلَ المضارعَ، وكذا لا تُدغَمُ إذا كَانَ قبلَها ساكنٌ صَحيحٌ، نحو: (هَلْ تَتَنَزَّلُ؟) و(هَلْ تَتَنَابَزُوا؟) لئلَّا يَلزَم التِقاءُ السَّاكنينِ على غيرِ حَدِّهِ.

وكذَا لَا تُدغَمُ إذا كَانَ قَبلَها سَاكنٌ غير مَدٍّ، أي: لِينٌ، نحو: (لَو تَتَنَزَّلُ)، و(لَو تَتَنَابَزُوا)؛ لأنَّه يَلزَمُ مثله أَيضًا، ولَو حَرَّكُوا الحَرفَ السَّاكِنَ الصَّحيحَ واللِّينَ إذَنْ لَتَعَارَضَ الخِفَّةُ الحَاصِلَةُ مِن الإدغَامِ بالثِّقل الحَاصِلِ مِن تَحرِيكِ ذَلكَ الحَرفِ السَّاكِنِ قَبْلَهُ صَحيحًا أَوْ لِينًا، فظَهَرَ بِمَا ذَكرْنَا أَنَّ قَولَه: (إنْ لَمْ يُصَاحِبْهُ

---

130 - المفصل: 432.
131 - قال ابن الحاجب: "وقد تُدغَمُ تاءُ نحو: تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزوا، وصلًا، وليس قَبلَها ساكنٌ صحيح، وتاءُ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ، فيما يُدغَمُ فيه التَّاءُ، فتَجِبُ همزَةُ الوصلِ ابتداءً، نحو: اطَّيَّرُوا، وازَّيَّنُوا، واثَّاقَلُوا، وادَّارَؤوا". الشافية: 418..
132 - ينظر: شرح الرضيّ على الشافية: 3/ 290.

صَحِيحٌ سَكَنَا) لَيسَ علَى مَا يَنبَغِي، بل ينبغِي أَن يَقولَ: وَلَم يَكُنْ قَبلَهَا سَاكِنٌ غَيرُ مَدَّةٍ – كما ذَكَرنَا سَابقًا، ونَصَّ عَليهِ نَجمُ الأئمّة طَاب ثَراه أيضًا.

وأَمَّا قِرَاءَةُ البزّيّ: ﴿هَلْ تَّرَبَّصُـــونَ﴾[التوبة: 52][133]، و﴿كُنتُمْ تَّمَنَّوْنَ﴾[آل عمران: 143][134] و﴿أَلْفِ شَهْرٍ 3 تَّنَزَّلُ﴾[القدر: 3-4][135] [ظ195] بالإدغَامِ والجَمعِ بَينَ سَاكنَينِ فَلَيسَتْ بِقَوِيَّةٍ[136].

ويُشـــترَطُ المُدغَمُ المَذكُورُ في هَذَا البَابِ أَنْ يَكُونَ مَبنيًّا للفَاعِلِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيهِ بقَولِهِ: (مَعلُوم البِنَا)؛ لأَنَّهُ لَو كَـانَ مَبنِيًّـا للمَفعُولِ، نحو: (تُتَجَنَّـبُ) و(تُتَـدَارَكُ) ونَحوهُمَـا، لَم يَجُزِ الحَـذْفُ ولَا الإدغَـامُ؛ لاختِلَافِ الحَرَكَتَينِ[137]، فلَا تُســتَثْقَلَانِ كَمَا تُســتَثقَلُ الحَرَكَتَان المُتَّفِقَتَانِ، وأَيضًـــا يَقَعُ التِبَاسٌ بَينَ تُتَفَعَّلُ وتُفَعَّلُ مِنَ التَّفْعِيلِ لَو حُذِفَت التَّاءُ الثَّانِيةُ، وبينَ تَتَفَعَّلُ المَعلُوم وتُتَفَعَّلُ المَجهولُ لَو حُذِفَت الأُولَى فِيهِمَا، [وهكذا يَقَعُ الالتباسُ بين تَتَفَاعَل وتَفَاعَل من المُفاعلَةِ لو حُذِفت الأولى فيهما][138]، هذا كلّه حكمُ التّاء في المضـــارعِ من بَابَي التَّفَعُّلِ والتّفَاعُل.

وأَمَّا حُكمُ تَاءِ الماضِـــي مِنَ البَابَينِ فإنَّها تُدغَم في فَائِهمَا، إذَا كَانَتْ فَاؤهُمَا ممَّا تُدغَمُ فِيهِ التَّاءُ، أَعنِي: مِنَ الحُرُوفِ الاثْنَي عَشَـــرَ الَّتي ذَكَرنَا في أَثناءِ الأَبوابِ السَّـــابِقَةِ أَنَّ التَّاءَ تُدغَم فِيهَا، وهي التَّاءُ، نحو: (اتَّرَسَ)، و(اتَّرَكَ)، والطَّـاءُ، نحو: ﴿يَطَّيَّرُواْ[139]بِمُوسَـــىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾[الأعراف: 131]، والظَّـاءُ، نحو: (اظَّالَمُوا)، والدَّالُ، نحو: (ادَّارأْتُم)، قال تعالى: ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗـــا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾[البقرة: 72]، أي: تَدَافَعْتُم، والـذَّالُ، نحو: (اذَّاكَرُوا)، قـال تعـالى: ﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ﴾[عبس: 4][140]، والثَّـاءُ، نحو قولِـهِ تَعَـالَى: ﴿ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ﴾[التوبة: 38] والصَّادُ، نحو: (اصَّابَرْتُمْ)، والزَّاي، نحو قوله[141] تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ

---

133 - التشـــديد قراءة ابن كثيره وحده في رواية البزّي وابن فليح، قال العكبريّ: «قَوْلُهُ تَعَالَى: (هَلْ تَرَبَّصُـــونَ): الْجُمْهُورُ عَلَى تَسْكِينِ اللَّامِ، وَتَخْفِيفِ التَّاءِ، وَيُقْرَأُ بِكَسْرِ اللَّامِ، وَتَشْدِيدِ التَّاءِ، وَوَصْلِهَا، وَالْأَصْلُ «تَتَرَبَّصُونَ» ، فَسَكَّنَ التَّاءَ الْأُولَى، وَأَدْغَمَهَا وَوَصَـلَهَا بِمَا قَبْلَهَا، وَكُسِـرَتِ اللَّامُ لِالْتِقَاءِ السَّـاكِنَيْنِ». ينظر: الوجيز في شـرح قراءات القَرَأَةِ الثَّمَانِيَة أَئِمَّة الأمصار الخمسة، الأهوازيّ: 196، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري: 2/ 646.

134 - قرأ أبو الفرج النّجّاد عن أبي الفتح ابن بُدهُن عن أبي بكر الزينبي عن أبي ربيعة عن البزّي: (لقد كُنتُم تَّمَنَّون) بتشديد التاء في الوصل، وهي قراءة ابن كثير أيضًا. ينظر: التيسير في القراءات السبع، الداني: 302، وفتح الوصيد في شرح القصيد، السخاويّ: 2/ 93، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح: 167، والنشر في القراءات العشر: 1/ 314، 2/ 234.

135 - قرأ ابنُ كثير في رواية البزّي وابن فليح (شهرٍ تَّنَزَّلُ) بتشديد التّاء في الوصل بالآية التي قبلها. ينظر: التيسير في القراءات السبع: 302، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: 385، الكنز في القراءات العشر، الواسطي 2/ 430.

136 - ينظر: شرح الرضي على الشافية: 3/ 291.

137 - في (م): (ولاختلاف الحركتين).

138 - تتمّة من (م) ساقطة من الأصل.

139 - في الأصل والنسخ: (اطَّيَّرُوا).

140 - زيدَ في الأصل و(ع): (قال تعالى: (لعلَّهُ يَزَّكَّى)).

141 - في (م): (كقوله تعالى).

زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ﴾[يونس: 24]، و(ازَّيَّلُوا)، والسِّينُ، نحو: (اسَّمَّعَ) و(اسَّاقَطَ)، قَالَ تَعَالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[الصافات: 8]، والشِّينُ، نحو: (اشَّاجَرَ) و(اشَّقَّقَ)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ﴾[البقرة: 74]، والضَّادُ، نحو: (اضَّارَبُوا) و(اضَّرَّعُوا) و(يَضَّرَّعُونَ)، والجِيمُ نَحْوُ: (اجَّارُوا)، و(اجَّاءَرُوا)، وهَذَا الإدغَامُ مُطَّرِدٌ في المَاضِي والمُضَارِعِ والأَمرِ والمَصدَرِ واسمَيِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ[142].

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى حُكمِ تَاءِ الاسْتِفعَالِ إِذَا وَقَعَ بَعدَهَا إحدَى الحُرُوف الَّتِي أَشَرنَا إِلَيهَا سَابِقًا فِي شَرحِ تَاءِ الضَّمِيرِ، فَقَال:

ونحوُ ما اسْطَاعُوا على الإدغَامِ مَعْ بَقَاءِ صَوتِ السِّينِ نادِرًا وَقَعْ[143]

يعنِي أَنَّ قِياسَ تَاءِ الاستِفعَالِ إِذَا وَقَعَ بَعدَهَا الطَّاءُ والظَّاءُ والصَّادُ والضَّادُ والدَّالُ والذَّالُ والزَّايُ ونحوها عَدَمُ جَوَازِ الإدغَامِ سَوَاءً كَانَت هَذِهِ الحُروفُ سَاكِنَةً، نحو: (اسْتَطْعَمَ)، و(اسْتَضْعَفَ)، و(اسْتَذْرَكَ)، و(اسْتَتْبَعَ)، أو مُتحَرِّكَةً بالحَرَكَةِ العَارِضَةِ، نحو: (استَدَانَ)، و(اسْتَطَالَ)، و(اسْتَضَاءَ)، و(اسْتَتَابَ)، ونحوها – كمَا مَرَّ –؛ لأَنَّهَا فِي نِيَّة سُكُونِ فَاءِ الكَلِمَةِ – كما ذَكَرنَاها –، وشَرطُ الإدغَامِ تَحَرُّكُ الثَّانِي، وأمَّا نَحْوُ: (اسْطَّاعُوا) بِإدْغَامِ التَّاءِ في الطَّاءِ مع بقاء صَوتِ السِّينِ، فنَادِرٌ قَبِيحٌ للجَمعِ بَينَ سَاكِنَينِ [و196] على غَيرِ حَدِّهِ، وهُو قِرَاءَةُ حَمْزَةَ[144]: ﴿فَمَا ٱسۡطَٰعُوٓاْ أَن يَظۡهَرُوهُ﴾[الكهف: 97]، وخَطَّأَهُ النُّحَاةُ[145]؛ لأنَّه لَا يُمكنُ إلقَاءُ حَركةِ التَّاءِ إلى السِّين[146]؛ لأَنَّ سِينَ اسْتَفْعَلَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً[147]، فيلزَمُ الجَمْعُ بَينَ السَّاكِنَينِ لَا عَلى حَدِّهِ.

[تمّ حكم تاء الافتعال وما أشبهه من توشيح الوافية بمعانٍ كافيةٍ]

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.

2. إثبات الهداة بالنّصوص والمعجزات، لمحمّد بن الحسن بن عليّ الحرّ العامليّ (1104 هـ)، تقديم السيّد شهاب الدين المرعشي، منشورات مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات/ بيروت، الطبعة الأولى: 1425 هـ - 2004 م.

142 - ينظر: شرح الرضيّ على الشافية: 3/ 291.

143 **قال ابن الحاجب: "ونحوُ اسْطَّاعَ مُدغَمًا مع بقاءِ صوتِ السّينِ نادرٌ". الشافية: 418.**

144 - قرأ حمزة بتشديد الطاء بعد سكون السّين، يريد: فما استطاعُوا، ثمّ أدغم التاء في الطّاء، قيل: حكاه أبو عبيد عنه، قال النّحاس: "وهذا الّذي حكاه أبو عبيدٍ لا يقدر أحدٌ أن ينطقَ به؛ لأنّ السّين ساكنةٌ والطّاء المدغمة ساكنة"، وقيل هي قراءة التيميّ وابن شنبوذ عن الشمّريّ، والزيّات غير الضّبّيّ، وأبي الحسن عنه، والصفار عن حفص عن طريق ابن أيوب. ينظر: السبعة في القراءات: 401، وإعراب القرآن للنحاس: 2/ 307 ومعاني القراءات: 2/ 126، 127، والمبسوط في القراءات: 285، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، اليشكريّ: 594.

145 - خطّأه النحويّون؛ لأنّه جمع بين ساكنين ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: 1/ 421، والحجّة للقرّاء السبعة: 5/ 178.

146 - سقط من (م): (إلى السّين).

147 - ينظر: شرح النيسابوريّ على الشافية: 2/ 497.

3. الإجازة الكبيرة للسيّد عبدالله الموسويّ الجزائري التِسْتَرِيّ (من أعلام القرن الثاني عشر الهجري)، مع مقدّمة للسيّد المرعشيّ النجفيّ، تحقيق: محمّد السّماميّ الحائريّ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفيّ العامّة/ قم المقدسة، الطبعة الأولى: 1409هـ.

4. إجازة للسيّد قوام الدّين القزوينيّ، المجيز: السيّد ابن معصوم المدنيّ (1120 هـ)، د. محمّد نوري الموسويّ ود. ة نجلاء حميد مجيد، مجلّة تراث الحِلَّة/ مركز تراث الحلّة، السّنة الرّابعة/ المجلّد الرّابع، العدد الحادي عشر: 1440 هـ - 2019 م.

5. أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي(٣٦٨ هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، : 1374 هـ - 1955م.

6. الاختيارين، علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر (315هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر/ بيروت، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999م.

7. أشعار الشعراء الستة الجاهليين، يوسف بن سليمان بم عيسى الأعلم الشّنتمريّ (476هـ)، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، الطبعة الثالثة: 1403 هـ - 1983 م.

8. الأصول في النحو، لأبي بكر محمّد بن سَهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ(316 هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، الطبعة الثالثة: 1417هـ - 1996م.

9. إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (٣٧٠ هـ)، حققه وقدم له د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي/ القاهرة، والطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

10. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي (338هـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى: 1421هـ.

11. أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين، حققه وأخرجه حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات/ بيروت، د. ط: 1403هـ - 1983م.

12. الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلّام بن عبد الله الهرويّ البغداديّ(224 هـ)، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: 1400هـ - 1980م.

13. أمل الآمل، للشيخ محمّد بن الحسن الشهير بالحرّ العامليّ(1104 هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس/ شارع المتنبيّ/ بغداد، ومطبعة الآداب/ النجف الأشرف، الطبعة الأولى: 1385هـ.

14. إنباه الرّواة عن أَنباهِ النُّحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن عليّ بن يوسف القِفْطِيّ(624 هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي/ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت، الطبعة الأولى: 1406هـ - 1986م.

15. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي(1399 هـ)، صححه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، د. ط، د. ت.

16. بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرّحمن السيوطيّ(911 هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى: 1384هـ - 1964م.

17. البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة، لأبي طاهر مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي(817 هـــ)، دار سـعد الدين/ دمشق، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2000م.
18. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحُسين العكبري(616 هـ)، تحقيق عليّ محمّد البجّاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ط: 1976م
19. تتميم أمل الآمل، الشيخ عبد النّبي القزوينيّ(من أعلام القرن الثاني عشر)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات مكتبة آية الله المرعشيّ/ قم المقدسة، د. ط: 1407هـ.
20. تذكرة حزين لاهيجى (فارسي)، تأليف محمّد عليّ بن أبي طالب حزين لاهيجي (1180هـ.ق)، تصحيح وتعليقات: معصومة سالك، دفتر نشر ميرات مكتوب: (1375هـ ش).
21. تذييل سلافة العصر، للسيد عبد الله الجزائريّ(1173 هـــ)، تحقيق السيّد هادي باليل الموسويّ، المكتبة الأدبيّة المختصّة: 1420م.
22. تراجم الرجال، للسيد أحمد الحسينيّ، منشورات دليل ما/ قم المقدسة، الطبعة الأولى: 1422هـ.
23. تعليقات نقض (فارسي)، للسيد جلال الدين الحسينيّ الأرمويّ(1399 هـ)، انتشارات انجمن آثار ملى – تهران، د. ط: 1358هـ ش.
24. التعليقة على كتاب سـيبويه، لأبي عليّ الحسـن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسـيّ(377 هـــ)، تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة/ القاهرة، الطبعة الأولى: 1410/ 1416هـ – 1990 - 1996م.
25. تكملة أمل الآمل، للسيد حسن الصّدر(1354 هـــ)، تحقيق: د. حسين علي محفوظ وعبد الكريم الدباغ وعدنان الدبّاغ، دار المؤرّخ العربي/ بيروت، الطبعة الأولى: 1429 هـ - 2008م.
26. تلامذة العلّامة المجلسيّ والمجازون منه، جمع وتدوين السيّد أحمد الحُسَيني، منشورات مكتبة آية الله المرعشيّ، الطبعة الأولى: 1410هـ
27. الحجة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ(377 هـــ)، راجعه ودقّقه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون/ دمشق، الطبعة الثانية: 1413هـ - 1993م.
28. حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ (340هـــ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة/ بيروت، الطبعة الثانية: 1406 هـ - 1986 م.
29. خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عُمر البغداديّ(1093 هـــ)، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني/ القاهرة، الطبعة الرابعة: 1418هـ - 1997م.
30. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى: 1408 هـ - 1988 م.
31. ديوان علقمة بن عبيدة، شـرحه وعلّق عليه وقدّم له سـعيد نسـيب مكارم، دار صـادر/ بيروت، الطبعة الأولى: 1996م.
32. الذريعة إلى تصـانيف الشـيعة، للشـيخ آقا بزرك الطهراني(1388 هـــ)، دار الأضـواء/ بيروت، الطبعة الثالثة: 1403هـ - 1983م.
33. رُمحُ الخطّ في نَظمِ رَسْمِ الخَطِّ، للسيد قوام الدين محمّد بن محمّد مهديّ القزوينيّ(1150 هـــ)، تحقيق عليّ عبد الرّضا عوض، دار الفرات للثقافة والإعلام/ بابل، د.ط: 1439هـ - 2017م.

34. روضـــات الجنّات في أحوال العلماء والسّـــادات، للعلّامة المتتبّع الميرزا محمّد باقر الموســـويّ الخوانســـاريّ الأصبهانيّ(1313 هـ)، الدار الإسلامية/ بيروت، الطبعة الأولى: 1411هـ - 1991م.
35. رِيَاض العلماء وحِيَاض الفضـلاء، للميرزا عبدالله أفندي الأصـبهانيّ(من أعلام القرن الثاني عشـر). تحقيق السـيد أحمد الحسيني، منشورات مكتبة آية الله العظمة المرعشيّ النجفيّ/ قم المقدسة، د. ط: 1415هـ.
36. ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب، العلّامة ميرزا محمّد علي مُدرّس، ناشـــر: كتابفروشـــى خيام: 1374 هـ.
37. السبعة في القراءات لابن مجاهد (324 هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف/ القاهرة، د. ط: 1973.
38. سر صناعة الإعراب، لإمام العربيّة أبي الفتح عُثمان بن جِنّي (392 هــ)، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، الطبعة الثالثة: 1413هـ - 1993م.
39. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، علي بن عثمان بن محمد المعروف بابن القاصح العذري البغداديّ (801 هـ)، مطبعة مصطفى بابي الحلبي/ مصر، الطبعة الثالثة: 1373 هـ - 1954م.
40. الشافية في علمي التصريف والخطّ، لابن الحاجب جمال الدين أبي عمروٍ عثمان بن أبي بكر الدَّوِينيّ(656 هـــ)، دراسة وتحقيق د. حسن أحمد العثمان، المكتبة المكّيّة/ مكّة المكرّمة، الطبعة الثانية: 1435هـ - 2014م.
41. شـرح المفصـل، لموفق الدين الموصـليّ الأسـديّ المعروف بابن يعيش(643 هـــ)، حقّقه وقدّم له د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى: 1422هـ - 2001م.
42. شرح شافية ابن الحاجب للشيخ نظام الدّين الحسن بن محمّد بن الحسين القُمّيّ النّيسابوريّ(728 هـــ) – دراسة وتحقيق: ثريّا مصطفى عقاب، أطروحة دكتوراه في كلية اللّغة العربيّة في جامعة أمّ القرى/ مكّة المكرّمة: 1412هـ - 1992م.
43. شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضيّ الدّين محمد بن الحسن الاستراباذيّ النّحويّ(688 هـــ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي(1093 هـــ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية/ بيروت: 1403هـ - 1982م.
44. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافيّ(368 هـــ)، تحقيق: أحمد حسن مهْدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى: 1429هـ - 2008م.
45. الشعر والشعراء، لابن قتيبة(286 هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر، دار المعارف/ القاهرة، د. ط: 1982م.
46. الصحاح: تاج اللغة و صحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري(392 هـــ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين/ بيروت، الطبعة الرابعة: 1990م.
47. طبقات أعلام الشيعة، للشيخ آقا برزك الطهرانيّ(1388 هـــ)، دار إحياء التراث العربيّ/ بيروت، الطبعة الأولى: 1430هـ - 2009م.
48. طبقات النحويين واللغويّين، محمد بن الحسـن بن عبيد الله بن مذحج الزبيديّ الأندلسـيّ الأشـبيليّ (379هـــ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف/ مصر، الطبعة الثانية: د. ت.

49. العين، لأبي عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ(175 هـــــ)، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ ود. إبراهيم السامرائيّ، مؤسسة دار الهجرة/ الطبعة الثانية: 1409هـ.

50. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت224هـــ)، تحقيق: د.محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد، الطبعة الأولى: 1384 هـ - 1964م.

51. فتح الوصيد في شرح القصيد، علم الدين علي بن محمد أبو الحسن السخاويّ (ت 643 هـ)، تحقيق: أحمد عدنان الزعبي، مكتبة دار البيان للنشر والتوزيع/ الكويت، الطبعة الأولى: 1423 هـ - 2002 م.

52. فهرست نسخه های خطی کتابخانه عمومی حضرت آیة الله العظمی نجفی مرعشي، منشورات مكتبة آية الله المرعشي العامّة، قم المقدسة، د. ط، د. ت.

53. فهرستکان نسخه های خطی ایران (فنخا) (فارسي) : الفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانيّة، إعداد: مصطفى درايتي، ناشر: کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران: 1391 هـ ش.

54. الفوائد الرضويّة في أحوال علماء المذهب الجعفريّة، الشيخ عباس القمّي(1359 هـــ)، تحقيق ناصر باقرى بيد هندى، مؤسسة بوستان كتاب/ قم المقدسة، د. ط: 1385 هـ ش.

55. القاموس المحيط، للعلّامة اللّغويّ مَجْدِ الدِّين محمَّد بن يَعقوب الفَيروزآباديّ(817 هـــــ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمّد نعيم العرقسُوسي، مؤسّسة الرّسالة/ بيروت، الطبعة الثامنة: 1426هـــ - 2005م.

56. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة أبو القاسم الهذلي اليشكريّ المغربيّ (465هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر/ الكويت، الطبعة الأولى: 1428 هـ - 2007 م.

57. كتاب سيبويه أبي بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر(180 هـــ)، تحقيق وشرح عبدالسّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة الثالثة: 1408هـ - 1988م.

58. الكُنَّاش في النّحو والتّصريف، لأبي الفداء(732 هـــ)، دراسة وتحقيق د. ة جودة مبروك محمّد، مكتبة الآداب/ القاهرة، الطبعة الثانية: 1426هـ - 2005م.

59. الكنز في القراءات العشـــر، المؤلف: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (٧٤١هـــ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية/ القاهرة، الطبعة الأولى: 1425 هـ - 2004 م.

60. الكنى والألقاب، للشيخ عباس القُمّي(1359 هـ)، منشورات مكتبة الصدر/ طهران، الطبعة الخامسة: 1409هـ.

61. المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهران الأصبهاني(381 هـــ)، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط: 1981هـ.

62. مجمع الإجازات ومنبع الإفادات، للشيخ محمد باقر بن محمد تقي النجفي الأصفهانيّ(1384 هـــ)، تحقيق: مهدي الرضوي، دار التراث/ النجف الأشرف، الطبعة الأولى: 1436 هـ.

63. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جِنّي(392 هـــ)، تحقيق: علي النّجدي ناصف ود. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة في وزارة الأوقاف/ القاهرة، د. ط: 1414هـ - 1994م.

64. مرآة الكتب، لعلي بن موسى بن محمّد شفيع التبريزيّ(1277 هـ)، تحقيق: محمّد علي الحائريّ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي العامة/ قم المقدسة، الطبعة: 1414هـ.

65. معاني القراءات، أبو منصــور محمد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ (370هـــ)، مركز البحوث في كلية الآداب/ جامعة الملك سعود/ السعودية، الطبعة الأولى: 1412 هـ - 1991م.

66. المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة الدِّينَوَرِيّ(276 هـ)، صحّحه المستشرق الكبير: سالِم الكَرنكوي، دار النهضة الحديثة/ بيروت، د. ط، د. ت.

67. معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الرّوميّ الحمويّ(626 هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ/ بيروت، الطبعة الأولى: 1414هـ - 1993م.

68. معجم ما كُتِب عن الرّســول وأهل البيت(صــلوات الله عليهم)، عبد الجبّار الرّفاعي، منشــورات وزارة الإرشــاد الإسلامي/ طهران: 1371 هـ ش.

69. معجم مؤلّفي الشيعة، علي الفاضل القائيني النّجفي(1405 هـــ)، منشورات مطبعة وزارة الإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى: 1405هـ.

70. المفصل في تراجم الأعلام، السيد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، منشورات مجمع الذخائر الإسلاميّة/ قم المقدسة، الطبعة الأولى: 1436هـ - 2015م.

71. المفصل في علم العربيّة، لأبي القاسم محمُود بن عُمَر الزّمخشريّ(538 هـــ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمّار/ عمّان، الطبعة الأولى: 1425هـ - 2004م

72. المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبّي (168هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف/ القاهرة، الطبعة السادسة: د. ت.

73. الممتع الكبير في التصــريف، لابن عصــفور الإشــبيلي(669 هـــ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون/ بيروت، الطبعة الأولى: 1996 م.

74. المنصف: شرح أبي الفتح عثمان بن جني(392 هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ النحويّ البصريّ(249 هـــ)، تحقيق: إبراهيم مصــطفى، وعبد الله أمين ، منشــورات إدارة إحياء التراث القديم في وزارة المعارف العامة/ القاهرة، الطبعة الأولى: 1373 هـ - 1954 م

75. موسوعة طبقات الفقهاء، تأليف اللجنة العلميّة في مؤسسة الإمام الصادق(عليه السّلام)، إشراف: العلّامة الفقيه الشيخ جعفر السبحانيّ، منشورات مؤسسة الإمام الصادق(عليه السّلام)/ قم المقدسة، الطبعة الأولى: 1422هـ.

76. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (833هـــ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د. ط، د. ت.

77. نظيم اللآلى، سيد قوام الدين محمد بن محمد قزوينى، تحقيق: حسين كودرزى، في ضمن: ميراث حديث شيعه: دفتر دوّم، مهدى مهريزي وعلى صدرايى خويى، جلد 2، مؤسسة فرهنكى دار الحديث/ قم المقدسة: 1378 هـ ش.
78. هدية العارفين: أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، مؤلّفه إسماعيل باشا البغداديّ، مؤسسة التاريخ العربي/ بيروت، د. ط، د. ت.
79. الوجيز في شرح قراءات القَرَأَةِ الثَّمَانِيَة أَئِمَّة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازيّ (446هـ)، تحقيق: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى: 2002م.